المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (211) - الجزء (1) - السنة (58) - جمادى الثاني 1446هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢١١) - الجزء (١) - السَّنة (٥٨) - جمادى الثاني ١٤٤٦هـ

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١

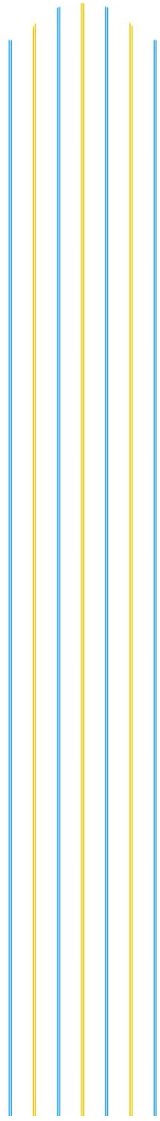

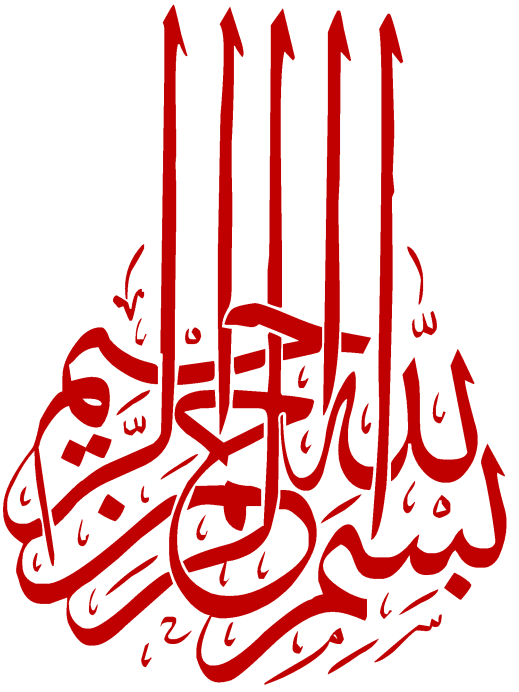
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ . د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ . د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ . د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ القراءات وعلومها في معهد محمد السَّادس للقراءات بالمغرب

أ . د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ . د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكليَّة التربية بجامعة تكريت (سابقًا)

أ . د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كليَّة الشريعة بجامعة الكويت (سابقًا)

أ . د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ . د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة (سابقًا)

هيئة التحرير

أ.د/ يوسف بن مصلح الردادي
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ.د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ.د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ.د/ عبد الله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ.د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة الحدود الشماليَّة

أ.د/ رمضان محمد أحمد الروبي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ.د/ نايف بن يوسف العتيبي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن عيد الصاعدي
أستاذ علوم الحديث بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الرحمن بن رباح الردادي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ عبد الله بن علي البارقي
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلاميَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي
(رئيس قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:

البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات الجزء (١)

م	البحث	الصفحة
-١	دراسة الإمام أبي شامة لمنهج الشاطبيَّة في الرموز الدلاليَّة - دراسة استقرائيَّة وصفيَّة - د /عبد الرحمن بن حسين بن حمزة حسين	١١
-٢	القرَّاء الذين خلفوا أئمتهم في القيام بالقراءة - جمعًا ودراسةً - أ. د / فهد بن مطيع المغذّوي	٤٥
-٣	القُرَّاء دراسة تاريخيَّة لغوية في التعميم والتخصيص الدلالي د / عاصم بن عبد الله بن محمد آل حمد	١٠٩
-٤	ذكر ما انفرد به كل واحد من السبعة على حروف المعجم تلخيص أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت ٤٧٨هـ) - دراسةً وتحقيقًا - د / عبد الله بن صلاح بن حميدان الصاعدي	١٦٣
-٥	الرَّد على المخالف في ضوء خواتيم سورة «يس» د / فهد بن حمد البيضاني الحربي	٢٢٣
-٦	الانحياز التأكيدي المعرفي عند المخالفين في القرآن الكريم - دراسة وصفيَّة للمغالطة المنطقيَّة - د / بكر بن محمد بن بكر عابد	٢٧٧
-٧	سؤالات الحافظ محمد بن عوف الحمصي (ت٢٧٢هـ) للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) - جمعًا ودراسةً - د / سعد بن حبيب العنزي	٣٢٣
-٨	تعقُّبات ابن القيم على الإمام البيهقي في تعليله لبعض ألفاظ الأحاديث من خلال كتابه «تهذيب سنن أبي داود» - دراسة تحليليَّة نقديَّة - د / أحمد بن يحيى أحمد الناشري	٣٧٣
-٩	المنتقى من كتاب «الرِّعاية لأهل الرواية» للشَّيخ الحافظ أبي الفتح الفَرْغَاني (ت ٤٣٣هـ) د / عبد الله بن محمد السِّحيم	٤٢٩
-١٠	البحث المؤسِّس لنكارة المروي عن الإمام أحمد: «مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ شُعْبَةَ يُدَلِّس» - دراسة تحليليَّة نقديَّة - محمد بن علي بن سنبو فلّاته	٤٨٧

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

البحث المؤسِّس

لنكارة المروي عن الإمام أحمد: «مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ شُعْبَةَ يُدَلِّس»

- دراسة تحليليَّة نقديَّة -

Grounded research on the repudiation of what is narrated on the authority of Imam Ahmad: «I did not think that Shu'bah has the habit of omitting the intermediary and reporting the narration as if he heard it directly from the source (deceitful)»

- A critical analytical study -

إعداد:

محمد بن علي بن سنبو فلَّاته

المحاضر في قسم علوم الحديث بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة

Prepared by:

Muhammad bin 'Alī bin Sanbo Fallaātah

Lecturer in the Department of Hadith Sciences at the Islamic University of Madīnah

Email: m.fllatah2017@gmail.com

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2024/01/08		2024/02/15

نشر البحث
A Research publication

جمادى الثاني ١٤٤٦هـ - December 2024

DOI:10.36046/2323-058-211-010

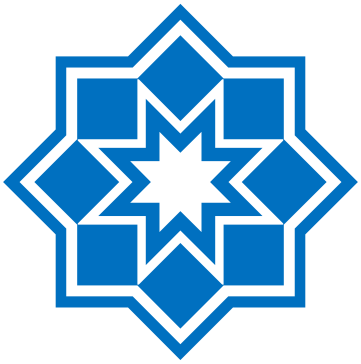

ملخص البحث

يُعنى هذا البَحثُ بدراسةِ القولِ المرويِّ عَن الإمامِ أحمَدَ: «ما كُنتُ أظُنُّ أنَّ شُعبةَ يُدَلِّسُ»، دِراسةً تحليليَّةً نقديَّةً.

ويستشكِلُ البَحثُ الجَمع بينَ القَول المرويِّ عَن الإمامِ أحمَدَ وبينَ اشتهارِ شُعبةَ بتشدُّدِهِ في ذمِّ التدليسِ والنُّفرةِ مِنهُ، ونصِّ الأئمَّةِ على عَدم وقوعِهِ فيه، ويهدِفُ إلى الوصولِ إلى حُكمٍ دقيقٍ حولَ هذا النَّقلِ عن الإمامِ أحمد، بناءً على استخدامِ قواعِد المحدِّثينَ وقوانينِهم في النَّقد.

وقُسِّمَ البَحثُ إلى: مقدِّمةٍ، ومَبحثَين، وخاتِمة، احتوى المبحث الأوَّل على ثلاثةِ مطالِب في مكانةِ الإمامِ شُعبةَ في عِلم الاتِّصالِ والانقِطاعِ، وجهوده في التَّفتيشِ عَنهما، وذَمِّهِ التَّدليسَ، واحتوى المبحث الثاني عَلى ثلاثةِ مطالِب في دِراسةِ القولِ المنسوبِ للإمامِ أحمَدَ، والحديثِ الذي مِن أجلِهِ رُمِي شعبةُ بالتَّدليسِ، ومناقَشةِ توجيه ابن حَجر له، واحتوَت الخاتِمة على أبرزَ النَّتائِج والتَّوصِياتِ، والتي مِن أهمِّها:

١- نكارةُ القولِ المنسوبِ إلى الإمامِ أحمَدَ وبُطلانُهُ بأدلَّةٍ كثيرةٍ واضِحةٍ، وعدمُ صِحَّةِ توجيهِ الحافِظ ابن حَجر بأنَّ الإمامَ أحمَد قاله على سَبيل الظنّ.

٢- نكارةُ الرِّواية التي مِن أجلِها رُمِي شُعبة بالتَّدليسِ، وعَدم صحَّةِ جوابِ الحافِظ ابن حجَر عَنها بأنَّ شُعبةَ سَمع الحديثَ على الوَجهين.

٣- إطباقُ الأئمَّةِ المعاصِرين لشُعبةَ أو المقاربينَ لزَمنِهِ على عَدم تدليسِهِ، ونفرتِهِ الشَّديدة مِنه.

الكلمات المفتاحيَّة: (شعبة بن الحجاج - أحمد بن حنبل - تدليس - يدلس- البحث المؤسِّس).

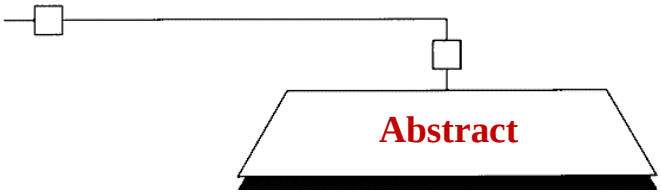

Abstract

This research aims to analyze the saying narrated on the authority of Imam Ahmad, which states that Shu'bah has a habit of omitting intermediaries and reporting narrations as if he heard them directly from the source. The study aims to determine the accuracy of this tradition based on the rules of hadith scholars and their laws of criticism. The research is divided into an introduction, two sections, and a conclusion. The first section discusses Imam Shu'bah's status in the science of connection and discontinuity, his efforts to explore them, and his condemnation of Tadlīs. The second section examines the saying attributed to Imam Ahmad and the hadith in which Shu'bah was accused of Tadlīs, as well as Ibn ḥajar's guideline. The conclusion contains the most protuberant results and recommendations, including the repudiation and invalidity of the statement ascribed to Imam Ahmad, the repudiation of the narration in which Shu'bah was accused of Tadlīs, and the inaccuracy of Al-ḥāfiẓ Ibn ḥajar's answer that Shu'bah heard the hadith from both sides. Contemporary great scholars unanimously agree that Shu'bah was not deceitful.

Keywords: (Shu'bah bin Al- Ḥajjāj - Ahmad bin Ḥanbal - Tadlīs – deceives - grounded research).

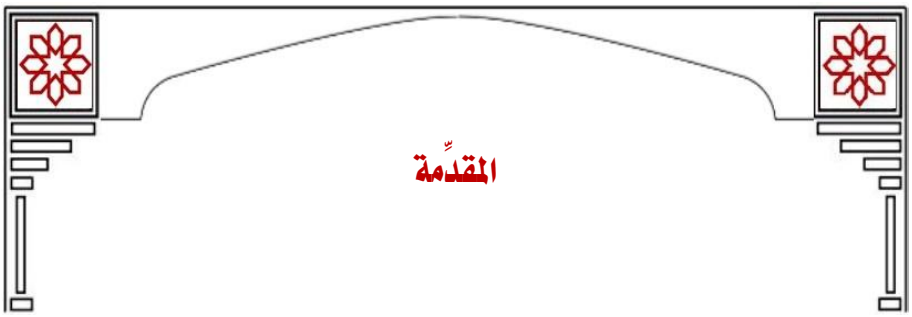

المقدِّمة

الحمدُ لله الذي أرسَل رسولَهُ بالهُدى ودينِ الحقِّ ليُظهِرَه على الدِّين كُلِّه وكفى بالله شَهيداً، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمَّدٍ خَيرِ خَلقِه، وصَفوةِ أنبيائِهِ ورُسُله، وعلى آله وصحبِه ومَن تَبعهم بإحسانٍ، وسلَّم تسليماً مَزيداً.

أمّا بعدُ:

فقد اشتَهرَ عَن إمامِ المحدِّثينَ شُعبة بن الحجَّاج البَصريّ (٨٣-١٦٠هـ) -رحمه الله- نُفرتُهُ الشَّدِيدةُ مِن التَّدليسِ، وتقبيحُه إيَّاهُ بأشدِّ الألفاظِ وأَقواها، فهو القائِل: «لأَنْ أخِرَّ مِن السَّماء أحبُّ إليَّ مِن أنْ أَقول: زَعم فُلانٌ، ولَم أسمعْ مِنه»(١)، وقال: «التَّدليسُ أخو الكَذِب»(٢)، وشَهِدَ له الأئِمّةُ العارِفونَ بذَلك، قال الإمامُ أحمدُ: «كانَ شُعبةُ يتشدَّدُ في التَّدليسِ»(٣)، وقال أبو زُرعة الرَّازي: «شُعبةُ لا يُدلِّسُ ولا

(١) انظر: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، «الجرح والتعديل». (ط١، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ)، ١: ١٧٣.

(٢) انظر: عبد الله بن عَدِي الجرجاني، «الكامل في ضعفاء الرجال». (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ)، ١: ١٠٧.

(٣) أحمد بن حنبل الشيباني، «العلل ومعرفة الرجال» رواية المروذي. (ط١، بومباي: الدار السلفية، ١٤٠٨هـ)، ص٥٣.

يُرسِلُ»(١).

وإنَّه لمِنَ المستَغرَبِ أنْ يَقِفَ المطَّلِعُ في عُلومِ الحديثِ على نَقلٍ متأخِّرٍ عَن الإمامِ أحمَدَ فيه نِسبتُهُ الإمامَ شُعبةَ إلى التَّدليسِ، حيثُ روَى الحافِظُ ابنُ حجرٍ بإسنادِه إليهِ قَولَه: «ما كُنتُ أظنُّ أنَّ شُعبةَ يُدَلِّس! »(٢).

وتوارَدَ عُلماء هذا الفنِّ بعد ابن حَجر على نَقْلِ هذا الكلامِ دونَ تعقيبٍ أو نَكيرٍ على صحَّة نِسبته للإمامِ أحمَد، بل اعتَمدوا روِايةَ الحافِظ ابن حجرٍ له وتوجيهه إيَّاه كما سيأتي، ومنهم العلَّامة الدّكتور حمّاد الأَنصاريّ –رحمه الله– في كِتابِهِ: «إتحافُ ذَوي الرُّسُوخِ بمن رُمِي بالتَّدليس مِن الشيوخ»(٣).

وقَد وَقَفتُ –بحمدِ الله وتوفيقِه– على نَقلٍ نفيسٍ عَن الإمامِ أحمَدَ في مسائِلِ ابن هانِئ له يُعارِضُ هذا النَّقل ويُناقِضُهُ، إضافةً إلى وُقوفي على أدِلَّةٍ كثيرةٍ تُبطِل هذا القَول مِن أصلِهِ.

فاستَعنتُ بالله تعالى في كتابةِ هذا البَحثِ، سائلاً إيَّاه السَّداد والإصابةَ.

مُشكلةُ البَحث وأسئلتُه وأهدافُه

تكمُنُ مشكِلةُ البَحث الرئيسيَّةُ في مُعارَضةِ هذا القَولِ المنسوبِ للإمامِ أحمَدَ ما استقرَّ عِند عُلماءِ الحديثِ ونقَّادِهِ مِن تشدُّدِ الإمامِ شُعبةَ في موقِفِه مِن التَّدليس، وشِدَّةِ نُفرَتِهِ مِنه، وذمِّه إيَّاهُ بأشدِّ الألفاظِ وأشنَعِ العِباراتِ، فَكيفَ يقعُ بَعد ذَلك في

(١) انظر: محمد بن أحمد الذهبي، «سير أعلام النبلاء». (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ)، ١٣: ٧٩.

(٢) انظر: أحمد ابن حجر العسقلاني، «النكت على كتاب ابن الصلاح». (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ)، ٢: ٦٢٩. و«تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس». (ط١، عمان: مكتبة المنار، ١٤٠٣هـ)، ص٥٨.

(٣) (ط١، الكويت: مكتبة المعلا، ١٤٠٦هـ)، ص١٢.

التَّدليس الذي قبَّحهُ وسبَّهُ؟!

وإنَّ مَن نَظَر في كلامِ شُعبةَ الشَّديد الآتي في التَّدليس، وتمعَّنَ في طريقةِ روايته للحديثِ الذي رُمي بسببه بالتَّدليس، وتصوَّرَ طُرُقَ الاختلافِ عليه لَتَتجلَّى له إشكاليَّة تصحيحِ صدورِ هذا القَول مِن الإمامِ أحمدَ، ناهيكَ عَن استغلالِ الرَّافِضة لهذه المسألةِ في الطَّعن في الإمامِ شُعبةَ وعدالتِهِ.

وأهمُّ الأسئِلةِ التي يَهدِف البَحثُ للإجابةِ عليها:

١- ما حُكم القولِ المنسوبِ إلى الإمامِ أحمَدَ، وما الأدلَّةُ على هذا الحُكم؟

٢- وهَل الرِّواية التي رُمِي بِسببها الإمامُ شُعبة بالتَّدليسِ صحيحةٌ أَم لا؟

٣- وما الأمرُ الذي كانَ مستقِرًّا عِند الأئِمَّة المتقدِّمين المعاصِرينَ للإمامِ شُعبةَ أو المقاربينَ لعَصرِهِ فيما يتعلَّق بموقِفِه مِن التَّدليس، ومكانتِهِ في عِلم الاتّصال والانقِطاع؟

٤- وهَل ما وَجَّه به الحافِظُ ابنُ حجر القولَ المنسوبَ إلى الإمامِ أحمَدَ مقبولٌ معتَبرٌ أمْ فيه اعتراضٌ وإشكالٌ؟

أهمِّية الموضوع وأسبابُ اختيارِه

وتبرُزُ أهمِّيّة موضوعِ البَحث وأسبابُ اختِياره فيما يَلي:

١- مكانةُ الإمامَينِ: شُعبةَ، وأحمَدَ، وترأُّسُهما طَبقة أهلِ زمانِهما في دِرايةِ الحديثِ ورِوايتِه.

٢- الذبُّ عَن الإمامِ شُعبةَ، ودَفعُ تُهمةِ التَّدليسِ عنه، وغَلقُ البابِ على أهلِ البِدع الذينَ يستغلّونَ مِثل هذه النُّصوصِ للتَّشكيكِ في صِدق أئمَّة المحدِّثينَ والطَّعنِ فيهم.

٣- تعلُّقُ البَحث بموضوعِ التَّدليسِ الذي هو مِن أهمِّ مواضيع عُلومِ الحديثِ، ومِن أكثرِها إشكالاً عِند المحدِّثين.

٤- تعلُّق البَحثِ بدِراسةِ العِلل، والتَّرجيحِ بينَ الرِّواياتِ المختلِفة، ولا يَخفى أنَّ عِلم العِلل مِن أغمضِ العلومِ عِند المحدِّثين وأدقِّها.

٥- توارُدُ العُلماءِ على نَقل القَول المنسوبِ إلى الإمامِ أحمَدَ دونَ نكيرٍ، ودونَ تنبُّهٍ للوازِمِهِ.

الدِّراسات السَّابقة حَول الموضوع

إنَّ أوَّلَ مَن عَرَض هذا القَولَ المنسوبَ إلى الإمامِ أحمَدَ ضِمنَ البَحث الحَديثي هو الحافِظ ابنُ حَجر في كتابَيْهِ: «النُّكَت على كِتاب ابن الصَّلاح»، و«طَبقات المدلِّسينَ»، فساقَ الحديثَ الذي رواهُ الإمامُ شُعبةُ بإسنادِهِ إليه، ثُمَّ ذَكر تعليقَ الإمامِ أحمَدَ عَليه ونِسبته التَّدليس إلى شُعبةَ(١).

ووجَّهَ ابنُ حَجر كلامَ الإمامِ أحمَدَ بأنَّه إنَّما قالَه على سَبيلِ الظَّن!، ثمَّ نَفى تُهمةَ التَّدليسِ عَن الإمامِ شُعبةَ، واستدلَّ على ذَلك بتَصريحِهِ بالسَّماعِ في بعضِ المصادِر، وقرَّر أنَّ الإمامَ شُعبةَ قَد سَمِع الحديثَ على الوَجهينِ عَن شَيخِه أبي قَزعة، وعَن الواسِطة عَمرو بن دينارٍ.

إلَّا أنَّ الحافِظَ ابن حجر -رحمه الله- لَم يتعرَّض للضَّعفِ الموجودِ في إسنادِ هذا النَّقلِ، ولم يقِف أيضاً على النَّص الثَّابِت الصَّريحِ عَن الإمامِ أحمَدَ الذي يُعارِضه، والذي أنكرَ فيه الإمامُ أحمَد زِيادةَ الواسِطة بينَ شُعبةَ وشيخِهِ، وحمَّل الرَّاويَ عَن شُعبةَ خطأَ هذه الزِّيادة.

وقَد نتجَ عَن صَنيعِ الحافِظ -رحمه الله- تعارضٌ بينَ ما قرَّره وبينَ ما استقرَّ مِن مكانةِ الإمامِ أحمَدَ، وتيقُّظِهِ ومعرفتِهِ بالعِللِ، ومعرفتِهِ بمكانةِ شُعبةَ وبعدِهِ عن التَّدليسِ، كما سيأتي بيانُ ذَلك كلِّه مفصَّلاً في هذا البَحث -إن شاء الله-.

وما سِوى ذَلك فَلم أقِف على مَن دَرَس هذا النَّص المنسوبَ إلى الإمامِ أحمَدَ، بَل كُلُّ مَن أتى بعدَ الحافِظِ ابنِ حجر قَد اعتمدَ جوابَهُ وتَوجيهَهُ دونَ تعقيبٍ أو نكيرٍ.

---

(١) انظر المبحث الثاني مِن هذا البَحث.

خطَّة البَحث

قُسِّم البَحثُ إلى: مقدِّمةٍ، ومَبحثيْن، وخاتِمة، وفَهرسة.

المقدِّمة

حاوِيةً مشكِلة البَحث وأسئِلته وأهدافَه، وأهميتَه وأسبابَ اختياره، والدراساتِ السابقةَ حولَه، والخِطّةَ التي بُني عَليها، والمنهجَ المتَّبع فيه.

المبحَث الأوَّل: مكانةُ الإمامِ شُعبةَ في عِلم اتِّصال الأَخبارِ وانقِطاعِها، وجُهودُه في التَّفتيش عنهما

وتَحتهُ ثلاثةُ مَطالِب:

المطلَبُ الأوَّل: أقوالُ النُّقاد في مَكانة الإمامِ شُعبة في عِلم الاتِّصال والانقِطاع، وبُعدِه عن التَّدليس.

المطلَبُ الثَّاني: ذَمُّ الإمامِ شُعبة التَّدليسَ، وتقبيحُه بأشدّ العِبارات.

المطلَبُ الثَّالِث: بعضُ أخبار الإمام شُعبة في تَفتيشِه عن الاتِّصال والانقِطاع.

المبحَث الثَّاني: دِراسةُ القَول المروِيّ عَن الإمام أَحمَد: «ما كُنتُ أَظُنُّ أَنَّ شُعبةَ يُدَلِّس»

وتَحتهُ ثلاثَةُ مَطالِب:

المطلَبُ الأَوَّل: دِراسَةُ الحَديثِ الذي رُوِيَ مِن أجلِهِ قَولُ الإمامِ أحمَد.

المطلَبُ الثَّاني: دِراسَةُ القَول المروِيّ عَن الإمامِ أحمَد.

المطلَبُ الثَّالِث: مناقَشة تَوجيهِ الحافِظ ابن حَجر للقَول المروِيّ عَن الإمام أحمَد.

الخاتِمة: وتَحتوي على أَبرز نتائِج البَحث وتوصِياتِه.

ثمَّ فِهرس المصادِر والمراجِع، يليه فِهرس الموضوعات.

منهَج البَحث

وقد اتُّبِع في إعدادِ هذا البَحث عَدد مِن المناهِج العِلميّة، هيَ:

١- المنهَجُ الاستقرائيّ: القائِم على تتبُّعِ موقِفِ شُعبةَ مِن التَّدليس، وأقوالِ

النُّقادِ فيه، وتتبُّع طُرُق الحديثِ الذي رُمِي مِن أجلِهِ شُعبة بالتَّدليس.

٢- المنهَج التَّحليلي: القائِم على المقارنةِ بينَ النَّصّين المرويَّين عَن الإمامِ أحمَد، وفَهم كلام ابن حجر فيما ذَكره مِن توجيهاتٍ، وتحليلِ الطُّرق والاختلاف في الحديثِ الذي اتُّهِم لأجلِهِ شُعبة بالتَّدليس.

٣- المنهج النّقدي: القائِم على تطبيقِ أسس المحدِّثينَ وقواعدهم النَّقديّة في الحُكم على القَول المنسوبُ للإمامِ أحمدَ، وتطبيقِ هذه القواعِد في الحُكم على الرّواياتِ كذلك.

وممَّا سار البحثُ عليهِ في كتابتِهِ وإخراجِهِ:

- تَخريجُ الحديثِ المدروسِ في المبحَث الثّاني على المداراتِ، والاستقصاءُ في جَمعِ الطُّرق بالرُّجوعُ إلى مصادِر السُّنّة المتنوّعة وغَيرِها، وترتيبُ المصادِر في كُلِّ فقرةٍ بتقديمِ الكُتُب السّتّةِ ثمَّ الأقدَم، والإشارةُ إلى فروقات الألفاظِ باختِصارٍ.

- تَرجمةُ رجالِ الحديثِ بالرُّجوعِ إلى الكُتُب الأقدَم، وجَمعِ أقوالِ النُّقّادِ مِنها، ثمَّ الخلوص إلى حُكمٍ دَقيقٍ في الرّاوي، مع الاقتصار في العَزوِ إلى: «تهذيب الكَمالِ» للمزّي وبعض ما تفرَّع مِنه إذا كانَ الرَّاوي مِن رِجال السِّتّة؛ وإلَّا: فإلى أُمَّاتِ كُتب التَّراجِم.

- الالتِزامُ بقواعِدِ الإملاءِ والتَّرقيم في الكتابة، مَع ضَبط الألفاظ المشكِلة، والكلماتِ المشتبِهة بالشَّكل.

المبحَث الأوَّل: مكانةُ الإمامِ شُعبةَ في عِلم اتِّصال الأَخبارِ وانقِطاعِها، وجُهودُه في التَّفتيش عنهما

المطلَبُ الأوَّل: أقوالُ النُّقّاد في مَكانةِ الإمامِ شُعبةَ في عِلم الاتِّصال والانقِطاع، وبُعدِه عن التَّدليس(١)

تبوَّأ الإمامُ شُعبة -رحمه الله- مكانةً رفيعةً في رِوايةِ الحديث ودِرايته، حتَّى أضحَى رأساً فيه، وعَلَماً يُقتدى به، ولا يُقاسُ عليه، «فهُو أوَّلُ مَن وسَّع الكلام في الجَرح والتَّعديل، واتِّصال الأَسانيد وانقطاعِها، ونقَّبَ عن دقائِقِ عِلم العِلَل، وأئمَّة هذا الشَّأن بعدَهُ تَبَعٌ لَه في هذا العِلم»(٢)، قال سُفيان الثَّوري: «شُعبة أميرُ المؤمنين في الحديثِ»(٣)، وقال أحمدُ بن حَنبل: «لَم يكُن في زَمن شُعبة مِثله في الحديث، ولا أحسنُ حديثاً منه، كان قُسِم له من هذا حظٌّ»(٤).

إلَّا أنَّ مِن أبرزِ ما تميَّزَ به عَن غَيرِهِ مِن النُّقّاد ونالَ فيه قَصب السَّبق والعُلوِّ

---

(١) التَّدليسُ: مصدرُ دلَّسَ، بمعنى: أَخفى، وهوَ أنواعٌ عِند المحدِّثينَ، أشهرها وأهمُّها تدليسُ الإسنادِ، وهو: أنْ يَروِي الرَّاوي عَمَّن عاصَرَهُ ولَم يَلقه، أو عمَّن لَقِيه وسَمِع مِنه، ما لَم يسمَعه مِنه، بصيغةٍ موهِمةٍ تَحتمِل السَّماعَ. انظر مادَّة (دلس): إسماعيل الجوهري، «الصحاح». (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ)، ٣: ٩٣٠؛ وانظر: ابن الصلاح الشهرزوري، «معرفة أنواع علم الحديث». (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ)، ص١٥٧.

(٢) انظر: ابن رجب الحنبلي، «شرح علل الترمذي». (ط١، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ)، ١: ٤٤٨.

(٣) انظر: محمد بن إسماعيل البخاري، «التاريخ الكبير». (ط١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٠هـ)، ٤: ٢٤٥.

(٤) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ٤/ ٣٧٠.

بينهم هو إمامتُهُ في عِلم الاتِّصالِ والانقِطاع، وحِرصُهُ الدَّؤوبُ على تحقيقِ السَّماعِ، وشهرته بالتَّفتيش عَن خبايَا الانقطاعاتِ في الرواياتِ، حتَّى ولَو أدَّاهُ ذَلك إلى الرِّحلة في سبيلِ تحصيله والظَّفر به، إضافةً إلى تشديدِه في قضايا التَّدليس، وغَيرتِه على سُنَّة النَّبي صلّى الله عليه وسلَّم مِن أنْ يَدخُلها الخَللُ والضَّعفُ بسببِ عدمِ التَّحقيق في سماعاتِ الرُّواة وتمحيصِها.

■ وقَد شَهِد له الأئِمَّةُ الحُفاظ بالتَّقدُّم في هذا العِلم، وأقرُّوا له بالسَّبق والإمامةِ فيهِ، وهذه بَعضُ أقوالِهم:

– قالَ عَلي بن المديني: «شُعبةُ أَعلمُهُم بما سمع وما لَم يسمع»(١).

– وقالَ يَحيى بن سَعيدٍ القطَّان: «كانَ شُعبة أعلمَ بالرِّجال، فلانٌ عَن فُلانٍ»(٢).

– وقال أبو عَوانة: «كُنّا يَوماً عندَ الحَكَم، فذَكَر حَديثاً ليسَ بمسنَدٍ، فَقَالَ: ليسَ هذا مِن بَابَةِ شُعبة! »(٣).

– وروى سُفيان بنُ عُيينة قالَ: حدَّثنا عَمرو بن دينار، قال: أخبرني عَمرو بن أَوس الثَّقفي، أنَّ عبد الرحمن بن أبي بَكر الصِّديق أخبره، "أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلَّم أَمَرهُ أنْ يُردِف عائشةَ رَضي الله عنها فيُعمِرها مِن التَّنعيم"، قال ابنُ عُيينة: «وهذا بابةُ شُعبة: "أَخبَرَهُ، أنَّ النَّبي صلّى الله عليه وسلَّم أَخبَرَهُ"، يقول: متَّصِل»(٤).

---

(١) انظر: الخطيب البغدادي، «تاريخ بغداد». (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ١٠: ٣٦٥.

(٢) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ٢: ٢٠.

(٣) انظر: أحمد بن حنبل الشيباني، «العلل ومعرفة الرجال» رواية عبد الله. (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ)، ٣: ٤١٥.

(٤) انظر: عبد الله بن الزبير الحميدي، «المسند». (ط١، دمشق: دار السقا، ١٩٩٦م)، ١: =

قلتُ: وفي قَولِ الحَكَم بن عُتيبةَ، وابنِ عُيينة: «بابةُ شُعبة» شهادةٌ مِنهما على اختِصاصِ شُعبةَ ببابِ الاتِّصالِ، وحِرصه على تحقيقِ السَّماع، حتَّى صارَ عَلَماً يُضرَبُ به فيه المَثل.

- وقالَ ابنُ رَجَبٍ: «وهو -يعني: شُعبة- أوَّلُ مَن وسَّع الكلام في الجَرح والتَّعديل، واتِّصال الأَسانيد وانقطاعِها، ونقَّبَ عن دقائِقِ عِلم العِلَل، وأئمَّة هذا الشَّأن بعدَهُ تَبَعٌ لَه في هذا العِلم»(١).

■ **ومِن أقوالِهم في مبالَغة شُعبةَ وحِرصِه على التحقُّقِ مِن سماعِ شيوخِه:**

- ما قاله يَحيى القطَّان: «كُلُّ شَيءٍ يُحَدِّث بِه شُعبة عَن رَجُلٍ فلا تَحتاج أنْ تَقول عَن ذاكَ الرَّجُل أنَّه سَمِع فُلاناً؛ قَد كفاكَ أَمرَه»(٢).

قلتُ: وسببُ ذَلك أنَّ شُعبة كانَ حريصاً على سُؤالِ الرُواةِ عَن مخارِجِ حديثِهم، والتّحقُّقِ مِن سماعِهم ممَّن رووا عَنه.

- وقالَ حمَّاد بن زَيد: «ما أُبالي مَن خالفني إذا وافَقَني شُعبة؛ لِأنَّ شُعبة كانَ لا يَرضى أنْ يَسمع الحديث مَرَّةً، يُعاود صاحِبَهُ مِراراً، ونحن كنّا إذا سَمعناه مَرّةً اجْتَزَينا به»(٣).

قلتُ: ومِمَّا كانَ شُعبةُ يُراجِعُ فيهِ شُيوخَه ويسألُهم عنه: صحَّةُ سماعِهم ممَّن رووا الحديثَ عنه، كما سيأتي في بعضِ أخبارِهِ في المطلبِ الثَّالِث.

- وقال عبدُ الرحمن بن مَهدي: سَمعتُ شُعبة يقول: «كُلُّ شَيءٍ حدَّثتكُم به فذلكَ الرَّجُل حدَّثني بأنَّهُ سَمعه مِن فُلانٍ، إلَّا شَيئاً أُبيِّنُهُ لَكم»، قال أبو حاتِمٍ معلِّقاً:

=

٤٨٠، ح٥٧٣. ومقصودُ ابن عُيينةَ أنَّ الحديثَ مسَلسلٌ بالتَّصريح بالإخبارِ.

(١) الحنبلي، «شرح علل الترمذي»، ١: ٤٤٨.

(٢) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٦٢.

(٣) انظر: العزو السابق، ١: ١٦٨.

«يَعني: أنَّه كانَ لا يُدلِّسُ»(١).

قلتُ: وفيهِ أيضاً تحقُّقه مِن سماعِ شَيخِه عمَّن رَوى عنه.

■ **ومِن أقوالِهم في تجنُّبِهِ التَّدليسَ ونُفرتِهِ منه:**

- قولُ أبي حاتمٍ السّابِق: «كانَ لا يُدلِّسُ»(٢).

- وقال أبو زُرعة: «شُعبةُ لا يُدلِّسُ ولا يُرسِلُ»(٣).

- وقال عفَّان بنُ مُسلم: قال يَحيى القطَّان: «إنَّ عبدَ الرحمن بن مَهدي يقولُ: إنَّ شُعبة كان لا يَقول حدَّثنا فُلانٌ -لِلَّذي حدَّثَ عنهُ شُعبة-! » قالَ الإمامُ أحمَد معلِّقاً: «وإنَّما أرادَ عفَّان أنْ يَعيب بِهذا عبدَ الرَّحمن»(٤).

قلتُ: وهذه شهادةٌ فَخمةٌ مِن يَحيى القطَّان وعفَّان على بُعدِ شُعبةَ عَن التَّدليسِ؛ وذَلك لأنَّهما جَعَلا مجرَّد الاعتِراضِ على عَدم تصريحِ شُعبة بالسَّماعِ دليلاً على عَدم المعرِفة، وعَيباً في المعترِضِ؛ وما كان ذَلك إلَّا لاستقرارِ بُعد شُعبةَ عَن التَّدليسِ وشدّة نُفرتِهِ مِنه، فتأمَّل هذا.

- وقالَ الإمامُ أحمَد: «كانَ شُعبةُ يتشدَّدُ في التَّدليسِ»(٥).

- وقال ابنُ عَبد البرّ: «ما أعلمُ أحداً مِن العُلماء سَلِمَ مِنه -يعني: رِواية الرَّاوي عمَّن لَم يَلقه- في قَديم الدَّهر ولا في حدِيثِهِ، اللَّهُمّ إلَّا شُعبة بن الحجّاج، ويَحيى بن

---

(١) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٧٣.

(٢) انظر: العزو السّابق.

(٣) انظر: الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٣: ٧٩.

(٤) الشيباني، «العلل» رواية عبد الله، ١: ٣١٧؛ وانظر: أبو موسى المديني، «اللطائف من دقائق المعارف». (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ)، ص١٦٧، و٣١٣.

(٥) الشيباني، «العلل» رواية المروذي، ص٥٣.

سَعيد القطَّان؛ فإنَّ هذَين ليسَ يوجدُ لهما شَيءٌ مِن هذا، لا سِيَّما شُعبة»(١).

قلتُ: فهذهِ نُفرةُ شُعبةَ مِن الرِّوايةِ عَمَّن لَم يَلقهُ، والتِّي تساهَل فيها كثيرٌ مِن المحدِّثين، فكيفَ بالرِّوايةِ عمَّن لقيَهُ وسَمِع مِنه؟ لا شكَّ أنَّه كانَ أشدَّ منها نُفرةً وبُعداً.

- وقال العَلائِي: «شُعبة كانَ لا يَقبل التَّدليس مُطلَقاً، سواءٌ كانَ عن ثِقةٍ أو لم يَكُن»(٢)، وقال أيضاً: «وهوَ بَرِيءٌ مِن التَّدليسِ بالكُلِّيّة، وكانَ يُشَدِّدُ فيهِ»(٣).

- وقال ابنُ حَجر: «كانَ -يعني: شُعبة- لا يَأخذ عَن أَحَدٍ ممَّن وُصِف بالتَّدليس، إلَّا ما صرَّحَ فيه ذلك المدلِّسُ بسماعِهِ مِن شَيخه»(٤).

المطلَبُ الثَّاني: ذَمُّ الإمامِ شُعبة التَّدليسَ وتقبيحُهُ بأشدِّ العِبارات

■ لقد كانَ الإمامُ شُعبة -رحمه الله- أشدَّ النُّقادِ ذمَّاً للتَّدليسِ وتقبيحاً له، حيثُ رُوِيت عَنه عِباراتٌ قويَّةٌ في ذَلك، نُسِبَ إليه بسبَبِها تَحريمُه وعدمُ جوازِه.

- فعن أبي نُعيم، والمُعافى، أنَّهما سَمعا شُعبةَ يقولُ: «لأَنْ أَزْنِي أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُدَلِّس! »(٥).

- وعَن أبي الوَليد الطَّيالسي قال: سمعتُ شُعبة يقول: «لأَنْ أخِرَّ مِن السَّماء

---

(١) يوسف ابن عبد البر القرطبي، «التَّمهيد». (ط١، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ)، ١: ١٥.

(٢) خليل بن أحمد العلائي، «جامع التحصيل». (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ)، ص١٠١.

(٣) السابق، ص١٩٦.

(٤) العسقلاني، «النكت»، ١: ٢٥٩.

(٥) انظر: يعقوب بن سفيان الفسوي، «المعرفة والتاريخ». (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ)، ٢: ٧٨٠؛ والرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٧٣.

أحبُّ إليَّ مِن أنْ أقول: زَعم فُلانٌ، ولَم أسمعْ مِنه»(١).

– وعَن غُندَر قال: سمعتُ شُعبة يقول: «لأَنْ أَقَعَ مِن فَوق هذا القَصرِ عَلى رَأسي أحبُّ إليَّ مِن أنْ أقولَ لَكُم: قال فُلانٌ، لِرجُلٍ تَرَوْنَ أنَّه قد سَمعتُ ذاكَ مِنه ولَم أسْمعهُ»(٢).

– وعَنه قال: سمعتُ شُعبةَ يقول: «التَّدليسُ في الحديثِ أشدُّ مِن الزِّنا!، ولَأَنْ أَسْقُطَ مِن السَّماء أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُدَلِّس»(٣).

– وعَن الشَّافعي قال: قال شُعبة: «التَّدليسُ أخو الكَذِب»(٤)، وفي روايةٍ عَن غير الشَّافعي: «التَّدليسُ كذبٌ»(٥).

– وعَن ابن مَهدي قال: قال شُعبة يوماً: «حدَّثَني رَجُلٌ، عَن سُفيان، عَن مَنصور، عَن إبراهيم بِكذا»، ثُمّ قال: «ما يَسُرُّني أَنِّي قُلتُ: قالَ مَنصور، وأنَّ لِيَ الدُّنيا كُلَّها! »(٦).

– وَعَن غِفار قال: سمعتُ شُعبة يُحدِّثُ، فقالَ له رَجُل: يا أبا بِسطام، سمعتَهُ مِن فُلانٍ؟ قال: وَيْ وَيْ! يا صاحِبَ العَرَبِيَّةِ تقولُ لِي هذا؟! لأنْ أَخِرَّ مِن السَّماء أحبُّ إليَّ مِن أنْ أقولَ: "قال فُلانٌ" ولم أَسمع مِنه، مَع أنَّ مَن كانَ خيراً مِنّي

(١) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٧٣.

(٢) انظر: العزو السابق، ١: ١٧٤.

(٣) انظر: الخطيب البغدادي، «الكفاية في علم الرواية». (ط١، حيدر آباد: جمعية دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ)، ص٣٥٥.

(٤) انظر: الجرجاني، «الكامل»، ١: ١٠٧.

(٥) انظر: الحنبلي، «شرح علل الترمذي». ٢: ٥٨٤.

(٦) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٧٣.

يَفعلُهُ»(١).

- وعَن غُندَر قال: جاءَ عَبدُ الرّحمن بن مَهدي إلى شُعبةَ، فقال: اكتُبْ لِي إِلَى سُفيان؛ فإنِّي أُريد أنْ أخرُجَ إِليه، فقال له شُعبة: «إِنِّي أخافُ أنْ يُحَدِّثَك بما لَمْ يَسمع» يَعني: يُدَلِّس(٢).

المطلَبُ الثَّالث: بعضُ أَخبارِ الإمام شُعبةَ في تَفتيشِه عن الاتِّصال والانقِطاع

ممَّا يُبيِّنُ إمامةَ شُعبةَ -رحمه الله- في عِلم الاتِّصالِ والانقطاعِ، وتميُّزَه عَن غيره مِن المحدِّثينَ في هذا البابِ، ونفرتَهُ الشَّديدةَ مِن التَّدليسِ: ما تواترَ عنه مِن أخبارٍ في تفتيشِه عَن سماعاتِ شُيوخِهِ فيما رَوَوهُ، وتنقيبه عَن مواضِع الإرسالِ والتَّدليس، والتزامِهِ أعلَى درجاتِ التَّحقُّق في أدائِه وروايةِ نفسِهِ.

وهذه بعضُ الأخبارِ في ذَلك، انتقيتُها مِن جُملةٍ كبيرةٍ ممَّا رُوِي عنه في هذا البابِ، وأكثرُها عِند ابن أبي حاتمٍ في باب: (ما ذُكِر مِن مُراجعة شُعبة لناقلةِ الحديثِ وإيقافِهم على ما يَتخالج في نَفسه)، وباب: (ما ذُكِر مِن مَعرفة شُعبة بمراسِيل الآثار) مِن تقدمته لكتابِ «الجَرح والتَّعديل».

- **فممَّا جاءَ عنه في سُؤالِه شُيوخَه عَن السَّماعِ وتتبُّعِه لذَلك:**

- ما رواهُ ابن مَهدي قال: قال شُعبة: «قلتُ لأبي إِسحاق: مَن حدَّثك عن عَلي بن رَبيعة قالَ: "كُنت رِدْفَ عَليٍّ رضي الله عنه، فلمَّا رَكِب قالَ: سُبحان الذي سخَّر لنا هذا"؟ قال: سَمعتُ مِن يونس بن خبّاب. فأتيتُ يونسَ بن خبّاب فقلتُ: مَن حدَّثك؟ قالَ: حدَّثني رَجُلٌ، عَن عَلِي بن رَبيعة»(٣).

---

(١) انظر: محمد بن أحمد الدولابي، «الكنى والأسماء». (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢١هـ)، ١: ٣٩٢.

(٢) انظر: الجرجاني، «الكامل»، ١: ١٥٢.

(٣) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٦٨.

– ومِن أعجَبِ ما رُوِيَ عنه في ذَلك: ما رواه نَصرُ بنُ حمَّاد قال: «كُنَّا قُعوداً على بابِ شُعبة نتذاكرُ الحديثَ، فقلتُ: حدَّثنا إسرائيلُ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ الله بن عَطاء، عن عُقبةَ بن عامِر، عَن النَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم...، حديثَ الوُضوء.

قال: فَسمعني شُعبةُ فخرجَ فلَطَمني لَطمةً، ثُمَّ دَخَلَ، فتنحَّيْتُ مِن ناحيةٍ، قال: ثمَّ خَرج فقالَ: ما لَهُ يَبكي بَعدُ؟ فقال له عبدُ الله بنُ إدريس: إنَّكَ أسأتَ إليهِ!

فقال شُعبة: انُظُر ما يُحدِّثُ! إنَّ أبا إسحاقَ السَّبيعي حدَّثني بهذا الحديثِ عن عبدِ الله بن عَطاء، عن عُقبة بن عامِر، فقلتُ لأَبي إسحاقَ: مَن حدَّثكَ؟ قال: حدَّثني عبدُ الله بن عَطاء، عن عُقبة. قلتُ: سَمِع عبدُ الله بن عَطاء مِن عُقبة؟ فغَضِب.

وكانَ مِسعَرُ بنُ كِدام حاضِراً، فقال لي: أغضبتَ الشَّيخ. فقلتُ: ما لَهُ؟ ليصحِّحَنَّ لِي هذا الحديثَ أو لأُسقِطَنَّ حَديثه. فقال لي مِسعَر: عبدُ الله بن عَطاء بمكَّةَ.

قالَ شُعبة: فرحلتُ إلى مكَّة لَم أُرِد الحجَّ، إنَّما أردتُ الحديثَ، فلقيتُ عبدَ الله بن عَطاء، فسألتهُ فقالَ: سَعد بن إبراهيمَ حدَّثَني. فقال لي مالكُ بن أَنَسٍ: سَعد بن إبراهيمَ بالمدينةِ لَم يَحُجّ العام.

قالَ شُعبة: فرحلتُ إلى المدينةِ، فلقيتُ سَعد بن إبراهيم فسألتهُ، فقالَ: الحديثُ مِن عِندكُم، زِياد بن مِخراق حدَّثني.

قال شُعبة: فقلتُ: أيُّ شَيءٍ هذا الحديثُ؟ بينما هو كُوفِيٌّ، صارَ مكّيًّا، صارَ مَدنيًّا، صارَ بصريًّا!

قال: فرجَعتُ إلى البَصرة، فلقيتُ زِياد بن مِخراق فسألتُه، فقال: ليسَ هو مِن بابَتِكَ. فقلتُ: حدِّثني بهِ. قال: لا تُريدُهُ. فقلتُ: أريدُهُ، حدِّثني بهِ. فقالَ: حدَّثنا شَهر بن حَوشب، عن أبي رَيحانة، عَن عُقبة بن عامِر.

قال شُعبة: فلمَّا ذَكَر شَهر بن حَوشب قُلتُ: دَمِّرْ عَلى هذا الحديثِ، لو صحَّ

لي مثلُ هذا الحديثِ كان أحبَّ إليَّ مِن أهلي ومِن الدُّنيا كُلِّها»(١).

- وعَن يَحيى بن كَثير، قال: حدَّثنا شُعبة، عن قَتادةَ، عن سَعيد بن جُبير، عن ابن عُمر: «أنَّ النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم نَهى عَن نَبيذ الجَرِّ». قال شُعبة: «فقلتُ لقتادَةَ: ممَّن سَمعتَه؟ قال: حدَّثنيه أيّوبُ السَّختياني. قال شُعبة: فأتيتُ أيوبَ، فسألتُهُ، فقالَ: حدَّثنيه أبو بِشر. قال شُعبة: فأتيتُ أبا بِشر، فسألتهُ فقال: أنا سَمعتُ سَعيد بن جُبير، عَن ابن عُمر، عن النَّبي صلَّى الله عليه وسلَّم»(٢).

- وعن ابن أبي بُكيرٍ والطَّيالسيّ، عَن شُعبةَ، عن مُعاوية بن قُرَّة، قالَ: قالَ ابنُ عبَّاس: ﴿ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩]۞ فقالَ فيه قَولاً، قال شُعبةُ: «قُلت لمعاوِية: مَن حدَّثك؟ قال: شَهر بن حَوشَبٍ، استرَحْنا مِن خِناقك يا شُعبة! »(٣).

■ **وممَّا جاءَ عنه في استِحلافِه بعضَ شُيوخِه في سَماعهم:**

- ما جاءَ عن شُعبة أنَّه قالَ: «استحلفتُ عبدَ الله بن دِينار: هَل سمِعتَ

---

(١) انظر: محمد بن عمرو العقيلي، «الضعفاء». (ط٢، مصر: دار ابن عباس، ٢٠٠٨م)، ٣: ٧٧؛ والجرجاني، «الكامل»، ٥: ٥٧.

ونَصر بن حمَّادٍ الورَّاق: كذَّبه ابن معين، وتركه عددٌ مِن النُّقَّاد، انظر: يوسف بن عبد الرحمن المزي، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال». (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ)، ٢٩: ٣٤٢؛ ومحمد بن أحمد الذهبي، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال». (ط١، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ)، ٤: ٢٥٠. إلَّا أنَّ لهذه القصَّةِ أَصلاً، حيثُ رواها ابنُ أبي حاتمٍ مختصرةً بإسنادٍ صحيحٍ مِن طَريق بِشر بن المفضَّل عن شُعبة، انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٦٧.

(٢) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٦٩.

(٣) انظر: العزو السّابق.

حديثَ النَّهيِ عَن بَيع الوَلاء وهِبَتِهِ مِن ابن عُمر؟ فَحَلف لِي».

قال أبو حاتمٍ معلِّقاً: «كانَ شُعبة بَصيراً بالحديث جِدًّا، فَهِماً فيهِ، كانَ إنَّما حلَّفَهُ لأنَّهُ كانَ يُنكِر هذا الحديثَ؛ حُكمٌ مِن الأحكامِ عَن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لَم يُشارِكْهُ أَحَدٌ، لَم يَرْوِ عن ابن عُمر أَحَدٌ سِواه عَلِمْنا»(١).

■ **وممَّا جاءَ عنه في توكيلِهِ مَن يسألُ الشَّيخ عَن سماعِهِ:**

– ما ذَكره الطَّيالِسي عن شُعبة، أنَّه سَمع عبدَ الرحمن بن القاسمِ يَروي عن أبيهِ، عَن عائشةَ رضيّ الله عنها حديثَ بريرةَ: «إِنَّمَا الْوَلاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قالَ شُعبةُ: «فقلتُ لسِماكِ بنِ حَرْبٍ: إنِّي أتَّقي أنْ أسألَه عن الإسنادِ، فسَلْهُ أنتَ، قال: وكانَ فِي خُلقه شَيءٌ، فقال سِماك لعبدِ الرَّحمن بعد ما حدَّث: أحدَّثَكَ هذا أبوكَ عن عائشة؟ قال عبد الرَّحمن: نعم. فلمَّا خَرج قال لي سِماك: يا شُعبة، استوثقتُ لكَ مِنه»(٢).

■ **وممَّا جاءَ عنه في خِبرتِه بروايات شُيوخِه، ومَعرفةِ ما سَمعوه ممَّا لَم يَسمعوه:**

– ما رواه ابن مَهدي قال: سمعتُ شُعبةَ يقول: «كنتُ أتفقَّدُ فَمَ قتادةَ، فإذا قالَ: "سمعتُ أو حدَّثنا" حفظتُه، وإذا قال: "حدَّثَ فُلانٌ"، تركتُهُ»(٣).

– وعن عِيسى بن يونُس قال: قالَ لي شُعبة: «لَم يَسمع أبو إسحاق جدُّكَ مِن الحارثِ الأَعور إلَّا أربعةَ أحاديث»(٤).

– وقال شُعبة: «كَفيتُكم تَدليس ثلاثةٍ: الأَعمشِ، وأبي إسحاقَ، وقتادَة»(٥).

---

(١) الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٧٠.

(٢) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٦٤، و٢: ٣٥.

(٣) انظر: ابن معين البغدادي، «معرفة الرجال» رواية ابن محرز، ٢: ٢١٠.

(٤) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٣٢.

(٥) انظر: أحمد بن الحسين البيهقي، «معرفة السّنن والآثار». (ط١، كراتشي: جامعة الدراسات =

■ **وممَّا جاءَ عنه في إحاطَتِه بواقِعِ الرُّواةِ وتنبُّهِهِ لوقوعِ التَّدليسِ مِنهم:**

- ما رواهُ قُراد قال: سمعتُ شُعبة يقول: «لَو أتيتُ محدِّثاً عِنده خمسةُ أحاديثَ لأصبتُ فيها ثلاثةً لَم يَسمعها! »(١).

■ **وممَّا جاءَ عنه في تَحقيقِه السَّماعَ في خاصَّة نفسِه فيما يَرويه عَن شُيوخِه:**

- ما رواهُ أبو زَيد الهَروي قال: قال رجُلٌ لشُعبةَ: يا أبا بِسطام، سَمِعتَ؟ فقالَ: «والله لأَنْ أنقطِعَ أحبُّ إليَّ مِن أنْ أقولَ لِما لَم أسْمع: سمعتُ! »(٢).

- وعَن عبدِ الرَّحمن بن عبد الله مَولى بنِي هاشِم، قال: سَأَل رَجُلٌ شُعبة عَن حديثِ إسماعيل بن رَجاء، عن أوس بن ضَمْعَج، فقال له: سَمعتَهُ مِن إسماعيلَ بن رَجاء؟ قال: «سمعتُهُ يا غُلام مِن إسماعيلَ بن رَجاء ثَمانين مَرَّةً! ولا والله لا أحدِّثُك بهَ أبَداً»(٣).

- وعَن الطَّيالسيّ قال: «رأيتُ رَجُلاً يَقول لشُعبةَ: قُلْ: حدَّثَني أو أخبَرَني، فقال له شُعبة: «فَقَدتُكَ وعدِمتُكَ! وهلْ جاءَ بِهذا أَحَدٌ قَبلي؟ »(٤).

- وعَن ابن مَهدي قال: سَمعتُ شُعبة يقول: «كُلُّ شَيءٍ حدَّثتكُم به عَن رَجُلٍ فهوَ حدَّثني بِه، قال: سَمِعتُ أو حدَّثني، إلَّا شَيئاً أُبيِّنُهُ لَكم»، قال أبو حاتِمٍ معلِّقاً: «يَعني: أنَّه كانَ لا يُدلِّسُ»(٥).

=

الإسلامية، ١٤١٢هـ)، ١: ١٥١.

(١) انظر: الجرجاني، «الكامل»، ١: ١٦٣.

(٢) انظر: الخطيب البغدادي، «تاريخ بغداد»، ١٠: ١٥٩.

(٣) انظر: ابن معين البغدادي، «معرفة الرجال» رواية ابن محرز، ٢: ٢١٠.

(٤) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٦٦.

(٥) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ١: ١٧٣.

المبحَث الثَّاني: دِراسةُ القَول المرويِّ عَن الإمام أَحمَد: «ما كُنتُ أَظُنُّ أنَّ شُعبةَ يُدَلِّس»

المطلَبُ الأَوَّل: دِراسَةُ الحَديثِ الذي رُوِيَ مِن أجلِه قَولُ الإمامِ أحمَد(١)

لمَّا كَانَ القولُ المنسوبُ إلى الإمامِ أحمَدَ سَبَبُه حديثٌ رواهُ شُعبة فرُمِيَ على إثرِه بالتَّدليس، كانَ مِن المستَحسَنِ تناوُل هذا الحديثِ بالدِّراسة، وتسليط الضَّوء على طريقةِ روايةِ الإمامِ شُعبة إيَّاه، واختِلافِ الرُّواةِ عَنه في طَريقةِ أدائِه وصيغتِه.

أوَّلاً: نصُّ الحديث

عَنْ أبي قَزعة الباهِلي، عَن المهاجِر المكِّيّ، قَالَ: سُئِلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ -رَضي الله عنهما- عَنْ الرَّجُلِ يَرَى الْبَيْتَ، يَرْفَعُ يَدَيْهِ؟ فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا الْيَهُودَ! وَقَدْ حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلَّى اللهُ عَليه وسلَّم فَلَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ».

ثانياً: تَخريجُ الحديث

أخرج هذا الحديثَ أبو داود (ح١٨٧٠) واللَّفظ له، والنَّسائي (ح٢٨٩٥)، وابن خُزيمة (ح٢٧٠٤)، والطُّوسي (مختصر الأحكام ح٧٨٥)، والبيهقي (الكُبرى ح٩٢١١)، كلُّهم مِن طريق غُندَر.

وأخرَجه الطَّيالسي (ح١٨٧٩)، ومِن طريقه البيهقي (ح٩٢١١).

وأخرجه الدَّارمي (ح١٩٦١) عَن عُبيد الله الحَنفي.

وأخرجه التِّرمذي (ح٨٥٥) بإسناده، وابن أبي شيبة (ح١٥٧٤٧) عَن وكيعٍ.

وأخرجه ابن أبي شَيبة (ح١٥٧٤٦) عَن أبي أُسامةَ.

وأخرجه الطَّحاويّ (معاني الآثار ح٣٨٢٣) مِن طريق وَهب بن جَريرٍ.

ستَّتهم (غُندر، والطّيالسي، والحَنفي، ووَكيع، وأبو أُسامة، ووَهب) عَن شُعبةَ،

(١) انظر شجرةَ الإسنادِ في الملحَق بآخر صفحةٍ في البَحث.

عن أبي قَزعة به بألفاظٍ متقارِبةٍ، وصرَّح فيه شُعبة بالسَّماع مِن طريق الثَّلاثة الأُوَل.

وأخرجَهُ ابن حجرٍ (المدلّسين ص٥٨) بإسنادِه عَن مِسكين بن بُكَير، فخالفَ مَن سَبق، حيثُ قال: ثنا شُعبة، قال: سألتُ عَمرو بن دِينار عَن رَفْعِ الأَيْدي عِند رُؤية البَيْتِ، فقال: قال أبو قَزعة، حدَّثني مهاجر المكّي...، الحديث، وفي آخره سُؤالٌ مِن أحدِ رواتِه للإمام أحمَد عَن هذه الرِّوايةِ، فقال أحمدُ: «ما كنتُ أظنُّ أنَّ شُعبةَ يدلِّسُ! حدَّثنا محمَّد بن جَعفر، عَن شُعبة، عن أبي قَزعة بأربعةِ أحاديثَ هذا أحدُها، يعني ليسَ فيه عَمرو بن دينار».

وأخرجه ابن خُزيمة (ح٢٧٠٥) عن محمَّد بن يحيى، عن مسلم بن إبراهيم، عن قَزعة بن سُويدٍ، عَن أبيه أبي قَزعة بنحوه، إلَّا أنَّه قال فيه: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَقْضِي صَلَاتَهُ وَطَوَافَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَيَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ... ».

ثالِثاً: دِراسَة إسنادِ الحديث

مدارُ هذا الحَديثِ على أبي قَزعة الباهِلي، حيثُ رواه عن المهاجِر، عن جابرٍ مرفوعاً.

١-وأبو قَزعة: هو سُوَيد بن حُجَير بن بَيان الباهِلي البَصري، رَوى عن المهاجِر، وهو ثقةٌ، فقد وثَّقه ابنُ المديني، وأحمد، وأبو داود، والنَّسائي، والعِجلي، وابن حَجر، وقال أبو حاتمٍ: «صالحٌ»، وبنحوِه البزَّار، روى له الجماعة سِوى البخاري(١).

٢-ومُهاجِر بن عِكْرِمة بن عبد الرحمن بن الحارِث بن هِشام المخزومي المكّي،

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ١٢: ٢٤٤؛ ومغلطاي بن قليج البكجري، «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال». (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ)، ٦: ١٦٣؛ وابن حجر العسقلاني، «تقريب التهذيب». (ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ)، ص٢٦٠.

روى عن جابرٍ، وهو مجهول الحالِ، ذَكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» كعادَتِهِ في إيرادِه المجاهيلَ فيه، ولم يُنقَل عَن أحدٍ تزكيتُه، قال أبو حاتِم الرَّازي: «ليسَ بالمشهور»، وقال ابن القطَّان: «لا يُعرف حالُه»، وقال ابن حجر: «مقبولٌ»، وقال الخطَّابي: «كانَ ممَّن يَرفع يَديه إذا رَأى البيتَ: سُفيان الثَّوري، وابنُ المبارَك، وأحمد بن حَنْبل، وإسحاق بن راهويه، وضعَّفَ هؤلاءِ حديثَ جابرٍ لأنَّ مهاجِراً راويه عِندهم مجهولٌ»(١)، رَوى له أبو داود، والتِّرمذي، والنسائي هذا الحديث فقط.

٣-وجابِر بن عَبد الله بن عَمرو بن حَرام الأنصاري الخَزرجي السَّلِمي، أبو عَبد الله المَدني، صحابيٌّ جَليلٌ، ابنُ صحابيٍّ جَليلٍ، ماتَ سنةَ (٧٨هـ)، وقيلَ غيرها، وله أربعٌ وتِسعون سَنةً -رضي الله عنه-، أخرَج له الجَماعة(٢).

- **وقد جاء هذا الحديثُ عن أبي قَزعة مِن طَريقَين:**

الطَّريق الأوَّل: رواه شُعبة بن الحجَّاج، عن أبي قَزعة سُوَيد بن حُجيرٍ به.

وشُعبة بن الحجَّاج العَتَكيّ البَصري أميرُ المؤمنِينَ في الحديثِ، سَمِع أبا قَزعة ورَوى عنه.

وقد رواه عن شُعبةَ بهذا الإسنادِ ستَّةُ رواةٍ ثقاتٍ أثباتٍ مِن رِجال الشَّيخين، هم:

١-غُندَر: محمَّد بن جَعفر البَصري، ربيبُ شُعبة، ماتَ سنة (١٩٣هـ)، وهو ثقةٌ، صاحِبُ كِتابٍ صحيحُهُ، وثَّقه عامَّةُ النّقاد، وذُكِر بشَيءٍ مِن الغَفلة لَم تضرَّه في حَديثه.

---

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٢٨: ٥٧٦؛ والبكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ١١: ٣٨٠؛ والعسقلاني، «تقريب التهذيب»، ص٥٤٨..

(٢) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٤: ٤٤٣؛ وابن حجر العسقلاني، «الإصابة في تمييز الصحابة». (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، ١: ٥٤٦.

أمَّا في شُعبة فقد كانَ في الطَّبقةِ العُليا مِن أصحابِه، مقدَّماً فيه بلا مُنازِع، قال غُندر عن نفسِه: «لزمتُ شُعبة عِشرين سَنةً، لَم أكتُبْ فيها عَن أَحَدٍ غَيره، وكنتُ أسمعُ مِنه الحديثَ فأكتبُهُ، ثمّ آتيه بهِ فأعرِضُهُ عَليه»، وقال ابنُ المبارَك: «إذا اختلفَ النَّاس في حديثِ شُعبة فكتاب غُندر حَكَمٌ فيما بَينهم»، وقال أحمَد: «ما في أصحاب شُعبة أقلُّ خطأً مِن محمَّد بن جَعفر»، وهكذا قدَّمه في شُعبةَ: ابنُ مَهدي، وابنُ مَعين، وابن المديني، والفلَّاس، والعِجلي، وابنُ عَدي، وغيرهم، وحديثُه عَن شُعبةَ في الكتب السّتة(١).

٢-وأبو داود الطَّيالِسِي: سُليمان بن داود البَصري، مات سنة (٢٠٤هـ)، وهو ثقةٌ حافظٌ مكثرٌ، أوَّل من صنّف المسانيد بالبصرة، وثَّقه عامَّة النُّقّاد، وذُكِرت له أخطاءٌ يسيرةٌ مغمورةٌ في بَحر صوابِهِ.

وهو في الطَّبقاتِ الأُولَى مِن أصحابِ شُعبةَ، سُئل ابن مَعين: «أبو داود أحبُّ إليك أو عبد الرحمن بن مهدي؟ -يعني في أصحاب شُعبة-، قال: أبو داود أعلمُ به»، وقال أبو مَسعود بن الفُرات: «ما رأيتُ أحداً أكبرَ في شُعبة مِن أبي داود»، وروايتهُ عَن شُعبةَ في صَحيح مسلم، وعِند البُخاريّ تعليقاً(٢).

٣-ووَكِيع بن الجرَّاح بن مَلِيح الرُّؤَاسِيّ الكُوفي، ماتَ سنة (١٩٦هـ)، وهو ثقةٌ متقِنٌ حافِظٌ جَبَلٌ، صاحِب ورعٍ ونُسكٍ، مجمَعٌ عَليه في الحِفظ والدِّيانة والصِّيانة،

---

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٢٥: ٥؛ وابن رجب الحنبلي، «شرح علل الترمذي». ٢: ٧٠٢؛ وابن حجر العسقلاني، «تهذيب التهذيب». (ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ)، ٩: ٩٦؛ ومحمد بن تركي التركي، «معرفة أصحاب شعبة بن الحجاج». (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٣٠هـ)، ص١٣٦.

(٢) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ١١: ٤٠١؛ والبكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ٦: ٥١؛ والتركي، «معرفة أصحاب شعبة»، ص٧٢.

وكانَ ممَّن يحفظُ في صَدره.

ورِوايتُهُ عَن شُعبةَ متقَنةٌ كسائِرِ حديثِه، قال عبَّاس الدُّوري: «ذاكرتُ أحمدَ بن حَنبل بحديثٍ مِن حديث شُعبة، فقال لي: مَن حدَّثك بهذا؟ فقلتُ: شَبابة بن سَوّار، قال: لكنّ حدَّثني مَن لَم تَرَ عيناكَ مِثله: وَكيع بن الجرّاح»(١)، وهي في الكُتب السّتة.

٤-وأبو أُسامة: حمَّاد بن أُسامة بن زَيد الهاشمي -مولاهم- الكوفي، مات سنة (٢٠١هـ)، وهو ثقةٌ حجّةٌ ناسكٌ، وثَّقه عامَّةُ النُّقّاد واحتجُّوا بحديثِه، وذُكِر بالتَّدليس لكنه رَجع عنه وبيَّن، وقَد سَمِع شُعبةَ ورَوىٰ عنه، روىٰ لأبي أُسامةَ الجماعة(٢).

٥-ووَهْب بن جَرير بن حَازِم الأَزْدي البَصري، مات سنة (٢٠٦هـ)، وهو ثقةٌ، وثَّقه ابنُ سَعد، وابن مَعين، والعِجليّ، والذَّهبي، وابنُ حجر، وقال أبو حاتِمٍ: «صدوقٌ صالِحُ الحديثِ»، وقال النَّسائي: «ليسَ به بأسٌ»، وذَكره ابنُ حِبّان في «الثِّقات» وقال «كان يُخطِئ»، وطَعَن فيهِ عفَّان بن مُسلِمٍ طعناً شَديداً، ولَم يَلتفِت إليه الأئِمَّة؛ فقد كانَ متعنِّتاً في الجَرح.

وأمَّا رِوايتُهُ عَن شُعبةَ فقد سُئِل أحمَد: عمَّن أكتبُ حديثَ شُعبة؟ فقال: «كُنَّا نقولُ وأبو داودَ حَيٌّ: يُكتَب عن أبي داودَ، ثمَّ عَن وَهبٍ؛ أمَّا أبو داودَ فلِلسَّماعِ، وأمَّا وَهبٌ فلِلإتقانِ»(٣)، وقال أحمدُ: «قال: ابن مَهديّ: ها هُنا قَوم يُحَدِّثُون عن شُعبة، ما رَأيناهُم عِند شُعبة، قُلتُ: مَن تَعني بِهذا؟ قال: وَهب بن جَرير».

---

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٣٠: ٤٧٢؛ والبكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ٢٢٥؛ والتركي، «معرفة أصحاب شعبة»، ص١٥٨.

(٢) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٧: ٢١٧؛ والبكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ٤: ١٣٢؛ والعسقلاني، «تعريف أهل التقديس»، ص٣٠.

(٣) لا يُفهَم مِن هذا تفضيلُ أحمدَ لأبي داود ووَهبٍ علىٰ بقيَّةِ أصحابِ شُعبةَ، وإنَّما المقصودُ تفضيلُهُما في وَقتِهما بعدَ موتِ الكِبار كغُندَر والقطَّان، وذَلك لتأخُّر وفاتِهما قليلاً.

وقدَ ذَكر وهبٌ أنَّ شُعبةَ كانَ يختصُّه بالحديثِ، ممَّا يدفعُ عنه شُبهةَ عدمِ حضورِه في مجلِسه، قال وَهبٌ: «كانَ شُعبة يَجيءُ إلى أَبي يَسمع منه، فكنتُ أُفِيده عَنه، فَجَعل لي كُلَّ يَوم خَمسة أحاديثَ يُحَدّثني بِها»، وروايته عَن شُعبة في الكتب السّتة(١).

٦-وعُبَيد الله بن عَبد المجيد الحَنَفي البَصري، ماتَ سنةَ (٢٠٩هـ)، وهو ثقةٌ، وثَّقه العِجليّ، وابنُ قانِع، والدَّارقطنيّ، والذَّهبي، وقال ابنُ مَعين، وأبو حاتِمٍ، وابن عَبد البرّ: «ليسَ بِه بأسٌ»، زادَ أبو حاتِمٍ: «صالِحٌ»، وقال ابنُ حَجر: «صدوقٌ».

وضعَّفه العُقَيلي، ونَقل عَن الدَّارِميّ عَن ابنِ مَعين قوله: «ليسَ بشيءٍ»، وردَّه ابنُ حَجر فقال: «لم يثبُتْ أنَّ يَحيى بن معين ضعَّفه»، وما قاله ابن حجرٍ هو الصَّواب(٢).

ولَو صحَّ ما نَقله العُقَيلي فيكونُ مقصودُ ابن مَعين بـ «ليسَ بشيءٍ» قِلَّةَ حديثِه على ما جَرى عَليه اصطلاحُه في هذه اللَّفظة، والله أعلم.

وأمَّا رِوايتُهُ عَن شُعبةَ فقد ذَكره مُسلِم في الطَّبقةِ العاشِرةِ مِن أصحابِه، رَوى

---

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٣١: ١٢١؛ والبكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٢: ٢٥٧؛ والعسقلاني، «تقريب التهذيب»، ص٥٨٥؛ والتركي، «معرفة أصحاب شعبة»، ص١٦٢.

(٢) وسبب تصويبِ كلام ابن حجر هو: أنَّ العُقيليَّ روى قَول ابن مَعين «ليسَ بشيءٍ» عن شيخِه أحمَد بن محمودٍ الهَروي، عن عُثمان الدَّارِمي، عن ابن مَعين به.

بينما هوَ في النُّسخةِ المطبوعةِ مِن تاريخِ ابن معين -رواية الدَّارمي- (ص١٧٨): «ليسَ به بأسٌ»، وهذه النُّسخة مِن رِواية أبي يَحيى زَكريّا بن أحمد البَلخي عن الدَّارمي، وهوَ عالِمٌ كبيرٌ مشهورٌ.

وكَذلك رواهُ ابنُ أبي حاتِمٍ في «الجرح والتعديل» (٥: ٣٢٤) عن شيخِه يَعقوب بن إسحاقَ الهَروي، عَن الدَّارمي، عَن ابن مَعين: «ليسَ بِه بأسٌ»، فروايةُ الاثنَين مقدَّمةٌ على رِواية الواحِد.

لعُبيد الله الجَماعة(١).

■ وقَد رواهُ هؤلاء السِّتة عَن شُعبةَ عن أبي قَزعة مباشَرةً، وذَكَر غُندرٌ، والطَّيالسيُّ، وعبيدُ الله الحنفي تصريحَ شُعبة بالسَّماعِ كما تقدَّم في التَّخريج.

وخالفَهم مِسكين بن بُكَير، فرواهُ عَن شُعبةَ، عَن عَمرو بن دينارٍ، عن أبي قَزعة به، فزادَ فيه عَمرو بن دينارٍ بين شُعبة وأبي قَزعة.

١-ومِسْكِين بن بُكَير الحَرَّاني الحذَّاء، ماتَ سنةَ (١٩٨هـ)، وهو صدوقٌ يُخطِئُ ويُغرِبُ، وثَّقه البزَّار، وقال ابنُ مَعين: «ليسَ به بأسٌ»، وبنحوِه قال أحمد، وزادَ: «رأيتُ في حديثِه خَطأً»، وقال أبو حاتِمٍ: «لا بأسَ به، كانَ صالِحَ الحَدِيث، يَحفظُ الحَدِيث»، وقال الذَّهبي: «صدوقٌ يُغرِب»، وقال ابن حَجر: «صدوقٌ يُخطِئ»، وضعَّفه أبو أحمَد الحاكِم فقال: «كانَ كَثير الوَهم والخَطأ».

وأمَّا رِوايتُهُ عَن شُعبةَ ففيها أخطاء وأَفراد، ذَكر ذَلك الإمامُ أحمَد في مواضِع عديدةٍ، فقال: «حدَّث عن شُعبة بأحاديثَ لم يَرْوِها عَنه أحدٌ»، وقال في مَوضِع آخر: «رَوى عن شُعبة أحاديثَ مُنكَرة»، وقال أيضاً: «كان يُخطِئُ في حديثِ شُعبة»، وقال الأثرَم للإمامِ أحمَد: «نظرتُ في حديثِ مِسكين عن شُعبة، فإذا فيها خَطأٌ، فقال أحمد: مِن أينَ كانَ يَضبط هو عن شُعبة؟! ».

وذَكره العُقيلي في الضُّعفاء، وساقَ له حديثاً عَن شُعبةَ، ثمَّ قال: «ليسَ بمحفوظٍ مِن حَديث شُعبة»، روى له الشَّيخانِ، وأبو داود، والنَّسائي(٢).

---

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ١٩: ١٠٤؛ والبكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ٩: ٤٨؛ والعسقلاني، «تقريب التهذيب»، ص٣٧٣؛ والتركي، «معرفة أصحاب شعبة»، ص١٠٨.

(٢) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٢٧: ٤٨٣؛ والبكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ١١: ١٦٥؛ والعسقلاني، «تقريب التهذيب»، ص٥٢٩.

وقَد سُئِل الإمامُ أحمَدُ عَن روايةِ مِسكين في هذا الحديثِ، فأنكَرَها كما سيأتي تفصيلُه في المطلَب الثَّاني -إن شاءَ الله-.

■ وعَليه فلا اعتبارَ بمُخالفةِ مِسكينَ العِلِّيَةَ الأثباتَ مِن أصحابِ شُعبة، فروايتُهُ هذه منكرةٌ معلولةٌ، وسيأتي بيانُ أوجُهِ إعلالِها في الحُكم على الحديثِ.

أمَّا الطَّريق الثَّاني: فقد رواه قزَعة بن سُويد، عن أبيه سُويد بن حُجير به، إلَّا أنَّه جَعَل السُّؤال عن رفعَ اليدين بعد انقضاء الطَّواف، وعند إرادة الخروجِ مِن المسجد.

٢-وقَزعة بن سُوَيد بن حُجَير الباهِلي البصري، روى عن أبيه، وهو ضعيفٌ مُقِلٌّ، ضعَّفه ابنُ معين، وأحمد، وأبو داود، والنَّسائي، وابن حبَّان، والدارقطني، وابن حَجر، وليَّنه البُخاري، وأبو حاتِم، وقد ذُكِرَ بسوء الحِفظ وكثرة الخَطَأ والاضطِراب، قال أحمد: «مضطَرِب الحَديث»، وقال مرَّةً: «ما أَقَلَّ مَن يَروي عنه، هو شِبه المتروك»، وقال ابن حِبَّان: «كان كثيرَ الخطأ، فاحشَ الوَهْمِ، فلما كَثُر ذلك في رِوايته سَقط الاحتجاجُ بأخباره».

وقال العِجلي: «لا بأسَ به، وفيه ضَعفٌ»، وبنحوه البزَّار، وابن عَدي -إلَّا أنَّه لم يَذكر الضَّعف-، ورُوِيَ عن ابن مَعين أنَّه وثَّقه مرَّةً، إلَّا أنَّ مَن روى عنه تضعيفَه أكثَر، وهو الموافِقُ لرَأْيِ الجمهور، روى له التِّرمذي، وابن ماجه(١).

ويتبيَّن مِن هذه التَّرجمة أنَّ رِوايته هذه لا تصحُّ، ولا يُمكِن أن يُعارَض بها حديثُ شُعبة فيما يتعلَّقُ بمتنِ الحديثِ، حيثُ رواهُ شُعبةُ برَفع اليَدين عِند رُؤية البيتِ، بينما رواهُ قَزعة برفعهما عِند قصد مُفارَقَته.

رابِعاً: حُكم الحديث

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٢٣: ٥٩٣؛ والعسقلاني، «تهذيب التهذيب»، ٨: ٣٧٦؛ و«تقريب التهذيب»، ص٤٥٥.

يتَّضِح مِمَّا سَبق أنَّ هذا الحديث ضعيفٌ لا يصحُّ الاحتِجاجُ به؛ لجَهالةِ حالِ المهاجِر المكِّيّ الذي رواهُ عَن جابِر -رضي الله عنه-، ولتفرُّدِه به، فالحديثُ لا يمرُّ إلَّا مِن طريقِهِ كما أشارَ إلى ذَلك التِّرمذيّ.

ولَم يأتِ ما يقوِّي هذا الحديثَ أو يَشهَدُ له، بَل جاءَتْ أحاديثُ تُعارِضُه فيها رفع اليَديْنِ عِند رُؤيةِ البَيْتِ، وإنْ كانَ في أسانيدِها مقالٌ.

وقد ضعَّف هذا الحديثَ جمعٌ مِن المحدِّثينَ، مِنهم: الثَّوريّ، وابن المبارَك، وأحمد، وإسحاق(١)، والشّوكانيّ(٢)، والألباني(٣)، والإثيوبي(٤)، ورجَّح البيهقيُّ أحاديثَ رَفع اليَدينِ عليه(٥).

بينما قوَّى الطَّحاويُّ الحديثَ ورجَّحه على الأحاديثِ التي تُعارِضه(٦)، وأخرَجه ابن خُزيمةَ في صَحيحه(٧)، ونُسِب إلى مالِكٍ الاحتِجاجُ به على مَذهبِهِ في

---

(١) نقله عنهم الخطَّابي في: «معالم السّنن»: ٢: ١٩١. وقد مَضى نصُّه في ترجمةِ مهاجِر بن عِكرمة المكّي.

(٢) محمد بن علي الشوكاني، «نيل الأوطار». (ط١، مصر: دار الحديث، ١٤١٣هـ)، ٥: ٤٥.

(٣) محمد ناصر الدين الألباني، «ضعيف سنن أبي داود»، (ط١، الكويت: مؤسسة غراس، ١٤٢٣هـ)، ٢: ١٦٧.

(٤) محمد بن علي الإثيوبي، «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى». (ط١، الرياض: دار المعراج، ١٤١٦هـ)، ٢٥: ١٤٦.

(٥) أحمد بن الحسين البيهقي، «السنن الكبرى». (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ٥: ١١٧.

(٦) أحمد بن محمد الطحاوي، «شرح معاني الآثار». (ط١، عالم الكتب، ١٤١٤هـ)، ٢: ١٧٦.

(٧) تقدَّم في التَّخريج.

عَدم رَفع اليَدين[(١)]، -رَحم الله الجَميع-.

■ وأمَّا الخِلافُ على شُعبَةَ في إسنادِهِ، فالمحفوظُ هو ما رواهُ الأثباتُ عنه، عن أبي قَزعة مباشَرةً، بِخلافِ ما رواهُ مِسكين بن بُكيرٍ، عنه، عَن عَمرو بن دينارٍ، عن أبي قَزعة، فهِيَ رِوايةٌ مُنكرةٌ مَعلولةٌ، قد اجتَمعت قرائِنُ كثيرةٌ في إعلالِها، هي:

١- أوَّلاً: كثرةُ عَدد مَن خالف مِسكين، فَهُم ستَّةٌ: غُندَر، وأبو داود الطَّيالسي، ووكيع، وأبو أسامةَ، ووَهب بن جرير، وعُبيد الله بن عَبد المجيد.

٢- ثانياً: عُلوُّ ضبطِ المخالفينَ له، ومزيدُ حِفظِهِم وإتقانهم عَليه، فكلُّهُم ثقاتٌ مِن رجال الشَّيخيْن، وفيهِم مَن أجمعوا على إمامتِه وبَلغ الغايةَ في الحِفظ وكثرةِ الرِّواية، كوكيعٍ، والطَّيالسي، وأبي أُسامة، فلا يُقارِب مِسكين منزلتهم بحالٍ.

٣- ثالِثاً: اختِصاصُ عددٍ مِن المخالفينَ له في شُعبةَ، وملازَمتِهم إيَّاه، مثلُ: رَبيبه غُندَر الذي لازَمه عِشرينَ سنةً، واتَّفق النُّقّاد على تقدُّمِه فيه كما سَبق نَقلُ أقوالِهم في ذَلك، وكذلك الشَّأنُ في الطَّيالسيّ، ووَكيع.

٤- رابِعاً: اختِصاصُ المخالِفينَ له ببلدِ شُعبةَ، فكلُّهُم عِراقيُّون: غُندَر، والطَّيالسي، ووَهب، وعُبيد الله بَصريُّون مِن بلد شُعبةَ، ووكيعُ، وأبو أسامةَ كوفيَّان، بينَما مِسكينُ حرَّانيّ كما تقدَّم في ترجمتِه.

٥- خامِساً: إضافةً إلى خِفَّة ضَبط مِسكين، وكثرةِ أخطائِه وإغرابِه في رِوايته عَن شُعبةَ خاصَّةً كما نصَّ عليه الإمامُ أحمَد فيما تقدَّم نقلُه في ترجَمتِه.

وسيأتي تفصيلُ الكَلام في ردِّ ما بُنِيَ على رِوايةِ مِسكينٍ مِن تُهمةِ الإمامِ شُعبة بالتَّدليس في المطلَب القادِم -إن شاء الله-.

---

(١) انظر: عبد الله ابن قدامة المقدسي، «المغني في فقه الإمام أحمد». (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ)، ٣: ٣٨٧.

المطلَبُ الثَّاني: دِراسَةُ القَولِ المرويِّ عَن الإمامِ أحمَد

هذا المطلبُ هو لبُّ البَحث ومِحوَرُهُ ونتاجُهُ، ولنبدَأْ أوَّلاً بعَرضِ النَّص المنقولِ عَن الإمامِ أحمَد، ثمَّ نتناولُه بالدِّراسةِ والنَّقد -بعَون الله-.

أوَّلاً: نصُّ القَولِ المرويِّ عَن الإمامِ أحمَد

قال الحافِظُ ابن حَجر: قرأتُ على أُمِّ الحَسَن بِنت المُنَجّا، عن عِيسى بن عبدِ الرَّحمن بن معالي، قال: قُرِئَ على كَريمةَ بنتِ عبد الوهَّاب ونَحنُ نَسمعُ، عَن أبي الخَير الباغبان، أخبرَنا أبو عَمْرو بن أبي عَبد الله بن مَنده، حدَّثنا أبو عُمر عبد الله بن محمَّد بن أحمد بن عبد الوهَّاب إملاءً، حدَّثنا أبو عبدِ الله أَحمد بن مُوسى بن إسحاق، حدَّثنا أَحمد بن محمَّد بن الأَصفر، حدَّثنا النُّفَيْلي، حدَّثنا مِسكين بنُ بُكير، حدَّثنا شُعبة قال: سألتُ عَمرو بن دِينار عَن رَفع الأَيْدي عِند رُؤية البَيت، فَقال: قال أبو قَزعة: حدَّثَني مُهاجِر المكِّيّ، أنَّه سَأل جابر بن عبد الله: أكُنْتُمْ تَرفعون أَيْدِيَكُم عِند رُؤيةِ البَيْتِ؟ فقال: «قَد كُنَّا مَع رسولِ الله صَلى الله عليه وسلَّم، فَهَلْ فَعلنا ذلكَ؟ ».

قال الأَصْفَر: أَلقَيْتُهُ على أَحمد بن حَنبل، فاستعادَنِي فَأعدتُهُ عَليه، فقالَ: «ما كُنْتُ أظنُّ أنَّ شُعبة يُدَلِّس!، حدَّثنا محمَّد بن جَعفر، عن شُعبة، عَن أبي قَزعة بأربعةِ أحاديثَ هذا أحدُها، لَم يَذكُر فيه عَمرو بن دِينار».

ثانياً: تخريجُ النصّ

لَم أقِف بعد البَحث والتَّنقيبِ فيما بينَ يديَّ مِن مَصادِر على مَن أخرَجَ هذا النصَّ سِوى الحافِظ ابن حجرٍ في كِتابَيه: «طَبقات المدلِّسينَ»(١)، و«النُّكت على

(١) في الفصل الذي في آخر الكتاب، ص٥٨.

كِتاب ابن الصَّلاح»(١)، فقد ساقَه بإسنادِه في الموضِعين، وعلَّقَ عليه بما سيأتي في المطلَب القادِم -إن شاءَ الله-.

وقَد جاءَ في الإسنادِ الذي سَاقه ابنُ حجرٍ بعضُ أصحابِ الكُتُب الذينَ يَحتمل أنْ يكونوا قَد أخرجوا النصَّ في بعضِ مؤلَّفاتِهم المفقودة، مثلُ:

١- أبي عَمْرو عَبد الوهَّاب بن أبي عَبد الله محمَّد بن إسحاقَ ابن مَنده، فإنَّ له جُزءًا في الفَوائِد، وقَد ذَكر ابنُ حجرٍ في النُّكت أنَّه وَقف على هذا النَّص فيه، فقال: «وما زِلتُ متعجِّباً مِن هذه الحِكاية شَديد التلفُّتِ إلى الوقوفِ على ذلكَ...، إلى أَنْ رَأيتُ في "فَوائد أبي عَمرو بن أبي عَبد الله بن مَنده"، وذلك فيما قرأتُ على أُمّ الحَسن بِنت المنجا... » ثمَّ ذَكر النصَّ السّابِق.

وقَد بَحثتُ عَن النصِّ في جُزءِ "الفوائِد" المطبوعِ المتداوَل باسمِه، فلَم أقِف على هذا النصِّ.

الفوائد

لأبي عمرو بن منده
ت سنة ٤٧٥ هـ

تخريج :

أبي القاسم بن منده
عن أبيه عن شيوخه

الجزء الأول
حققه وخرج أحاديثه وآثاره
مسعد عبد الحميد محمد السعدني
خادم السنة المطهرة

٩٧٧ - ٥٢١١ - ٧ - ٧ / دولي - ١٩٩٢/٨٧٢٩

دار الصحابة للتراث بطنطا

الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م

(١) في النوع الثاني عشر: معرفة التدليس، ٢: ٦٢٩.

٢- ومِن المصنِّفين: أَبو عُمَر عبد الله بن محمَّد بن أحمد بن عبد الوهَّاب الأصبهانيّ، حيثُ ذَكر له ابنُ حَجرٍ جُزءاً حديثيًّا في "المَجمع المؤسّس" بإسنادِ النَّص السّابق نفسِه، فقال -في تَعداد ما قرأهُ على شيخته أمّ الحَسن فاطِمة بنت محمَّد ابن المنجا-: «وجُزءاً مِن حَديث أبي عُمر عَبدِ الله بن محمَّد بن عبدِ الوهاب، بإجازتِها مِن عِيسى بن عبدِ الرَّحمن المُطعم، بسماعِهِ مِن كَريمة بنتِ عبدِ الوهاب، بإجازَتِها مِن أبي الخَير محمَّد بن أحمد ابن عُمر الباغبان، قال: أخبرَنا أبو عَمرو عبدُ الوهاب بن أبي عبدِ الله بن مَنده، قال أخبرَنا أبو عُمر المذكور»(١).

ولَم أقِف على هذا الجُزءِ فيما وَصَل إلينا مِن الكُتُب، والله أعلَم.

ثالِثاً: دِراسةُ إسنادِ النصّ

نظراً لعدمِ وُقوفي على النَّصّ سِوى عِند ابنِ حَجَر، فإنّي سأُترجِم لرِجالِ إسنادِه ترجَمةً مُختَصرةً:

١-فاطِمةُ بِنتُ محمَّد ابن المُنَجّا التَّنوخِيّة، أُمّ الحَسَن الدِّمَشقية الحَنبليّة، رَوت عَن عيسى بن عَبد الرَّحمن المطعِّم بالإجازةِ، وهِي مسنِدةٌ فاضِلةٌ معمَّرة، مكثِرةٌ مِن روايةِ الكُتُب والأجزاءِ في وَقتِها، قرأ عليها الحافِظ ابنُ حَجر كثيراً مِن الكُتُب، ماتَت سنة (٨٠٣هـ)(٢).

٢-عِيسى بن عبدِ الرَّحمن بن معالي الصَّالِحي الحَنبليّ المطَعِّم الدَّلّال (السِّمسار)، سَمع كَريمةَ، وهو مسنِدٌ معمَّر مكثِرٌ، وكانَ أمّيًّا عامّيًّا، سَمع مِنه الأعيانُ،

(١) ابن حجر العسقلاني، «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس». (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ)، ٢: ٤٢٦.

(٢) انظُر: العسقلاني، «المجمع المؤسّس»، ٢: ٣٨٩؛ والسخاوي، «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع». (بيروت: دار مكتبة الحياة)، ١٢: ١٠١.

ومات سنةَ (٧١٩هـ)(١).

٣-كَرِيمة بِنت عبدِ الوهَّاب القُرشيَّة الزُّبَيْرِيَّة، أمُّ الفَضل الدِّمشقيّة، المعروفةُ بِبِنت الحَبَقْبَق، مُسندةُ الشَّام، رَوَت عَن أبي الخَير الباغبان بالإجازةِ، وهيَ عالمةٌ محدِّثةٌ فاضِلةٌ معمَّرةٌ، ماتَت سنةَ (٦٤١هـ)(٢).

٤-محمَّد بن أَحمد بن محمَّد بن عُمر الأَصبهاني المقدِّر البنَّاء المؤذِّن، أبو الخَيْر الباغبان، سَمِع أبا عَمرو ابن مَنده، وهوَ مُسنِدٌ ثقةٌ مشهورٌ، معمَّرٌ عالِي الإسنادِ، ماتَ سَنة (٥٥٩هـ)(٣).

٥-عبد الوهّاب بنُ محمَّد بن إِسْحَاق ابن مَنْدَه العَبْدي، أبو عَمرو الأَصبهاني، سَمِع أبا عُمر ابن عَبد الوهَّاب، وهوَ محدِّثٌ ثِقةٌ ثَبتٌ رُحْلةٌ، ماتَ سنةَ (٤٧٥هـ)(٤).

٦-عَبدُ الله بنُ محمَّد بن أحمَد بن عبدِ الوهَّاب السُّلَمي، أَبُو عُمَر الأَصبهانيّ المقرِئ الورّاق، لَم أقِف على مَن ذَكر له رِوايةً عن أحمد بن موسى بن إسحاقَ، ولَم أقِف له على تزكِيةٍ، لكنَّهُ ذُكِر بكثرةِ الحديثِ، قال أبو نُعَيم: «كثيرُ الحديثِ»، وقال: «كتبَ الكثيرَ عَن ابنِ الجارُود، واللّنباني»(٥)، ومات سنة (٣٩٤هـ).

---

(١) انظُر: الذهبي، «ذيل العِبر في خبر من غَبَر». (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ)، ٦: ١٠٨؛ والعسقلاني، «الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة». (ط٢، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ)، ٤: ٢٣٩.

(٢) انظُر: الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ٢٣: ٩٢؛ والفاسي، «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد». (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ)، ٢: ٣٩٣.

(٣) انظر: الذهبي، «سير أعلام النّبلاء»، ٢٠: ٣٧٨؛ و«تاريخ الإسلام». (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ)، ١٢: ١٦٠.

(٤) انظر: الذهبي، «سير أعلام النبلاء»، ١٨: ٤٤٠؛ و«تاريخ الإسلام»، ١٠: ٣٧٨.

(٥) انظر: أبو نُعيم الأصبهاني، «تاريخ أصبهان». (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ =

٧-أَحمَد بن مُوسى بن إسحاق الأَنصاري البَغدادي القاضِي، رَوى عَن الأَصفر، وثَّقه الخطيبُ، ماتَ سنةَ (٣٢٢هـ)(١).

٨-أَحمد بن محمَّد بن الأَصفر، أبو بَكر البَغداديّ ثمَّ الأصبهانيّ، رَوى عن النُّفَيليّ وأحمَدَ بن حَنبَل، ذُكِر بالحِفظ معَ الإغرابِ، حيثُ قال عَنه أبو عَبد الله ابن مَنده: «أَحَدُ الحفَّاظ»، وقال أبو نُعيمٍ الأصبهانيّ: «صاحبُ غرائِب، مِن الحُفّاظ»، وليَّنهُ الدَّارقطنيّ فقال: «غَيرُهُ أثبتُ مِنه»، ولَم يُذكَر له تاريخ وفاةٍ(٢).

٩-عبدُ الله بن محمَّد بن عَلِيّ بن نُفَيل النُّفَيلي الحرَّاني، سمِع مسكيناً وروى عَنه، وهو ثقةٌ حافظٌ متقِنٌ، وثَّقه عامَّة النُّقّاد، ماتَ سنة (٢٣٤هـ)، وروى له الجَماعةُ سِوى مُسلِم(٣).

■ وأمَّا مِسكينُ بن بُكَير، ومَن بَعدَهُ فقد تقدَّمت ترجَمتُهُم في المطلَب السّابق في دِراسةِ إسنادِ الحديثِ، سِوى عَمرو بن دِينار الذي زِيدَ في هذه الرِّوايةِ، وهو:

١-عَمْرو بن دِينارٍ الجُمَحي -مَولاهم-، أبو محمّدٍ المكّي الأَثْرَم، لَم أقِف على مَن ذَكر له رِوايةً عَن أبي قَزعة، وهو أكبَرُ مِنه، وهوَ ثقةٌ حافظٌ متقنٌ مُكثرٌ، فقيهٌ مُجمَعٌ عَليه، ممَّن دارَ عليهم الإسناد في الطَّبقة الأُولى مِن مكثري التابعين -كما عدَّهم

=

هـ)، ٢: ٥٩؛ والذهبي، «تاريخ الإسلام»، ٨: ٧٣٩.

(١) انظر: أبو الشيخ الأصبهاني، «طبقات المحدثين بأصبهان». (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ)، ٤: ٢٤٣؛ والذهبي، «تاريخ الإسلام»، ٧: ٤٥٧.

(٢) انظر: البغدادي، «تاريخ بغداد»، ٦: ٦٦؛ والعسقلاني، «لسان الميزان». (ط٢، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ)، ١: ٣٠٨.

(٣) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ١٦: ٨٨؛ والبكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ٨: ١٨٤.

ابنُ المديني-، مات سنة (١٢٦هـ)، وروى له الجماعة(١).

رابِعاً: الحُكم على النصّ، والأدلَّة على ذَلك

يتَّضِحُ مِن دِراسةِ النّص في هذا المطلَب، ومِن دِراسةِ الحديثِ في المطلبِ السَّابِق: أنَّ هذا النصَّ المرويَّ عَن الإمامِ أحمَد -رحمه الله- منكرٌ لا اعتبارَ به بِحالٍ.

وإليكَ توضيحُ الأدلَّةِ المستَخرَجة ممَّا سَبق، مَع ذِكر أمورٍ أُخرى تقضِي ببُطلانِ هذا النَّقلِ ونكارتِه:

١- الدَّليلُ الأوَّل: وهو أَقوى هذه الأدِلَّةِ وأوضحُها، حيثُ جاءَ نصٌّ آخَرُ عَن الإمامِ أحمَدَ فيه إنكارُه لرِوايةِ مِسكينَ بن بُكَير مِن أصْلِها، وهوَ ما يُناقِضُ النَّص الذي رواهُ ابنُ حجرٍ ويَقضي ببُطلانِه.

فقد جاءَ في مسائِلِ ابن هانِئٍ النَّيسابوري للإمامِ أحمَد قَوله له:

«قال شُعبة: "سألتُ عَمرو بن دينار عَن رَفْعِ الأَيدي؟ فقال: قال أبو قَزعة: حدَّثني مهاجر المكّي، أنَّه قال: قد كنا نصلّي.... "، الحديث.

فقال أحمد: لا أعرِفُه، وليسَ هذا عَن عَمرو بن دينار.

قلتُ -أيْ ابن هانِئ-: حُدِّثنا عَن النُّفَيلي، عن مِسكين، عَن شُعبة...، وحَدَّثنا أصحابُنا عن غُندر، عن شُعبة، عن أبي قَزعة، لا يقولُ: عَمرو بن دينار.

قال أحمدُ: ليسَ بشَيْء. قلت له: مسكينٌ ضعيفٌ؟ قال: كان يُخطِىء في حديثِ شُعبة»(٢).

فهذه الرِّوايةُ الصَّحِيحةُ عَن الإمامِ أحمَد تناقِضُ الرِّوايةَ السَّابِقة التي رَواها ابنُ

---

(١) انظر: المزي، «تهذيب الكمال»، ٢٢: ٥؛ والبكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٠: ١٦٢.

(٢) الشيباني، «مسائِل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ النيسابوري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ)، ص٤٦٦.

حَجر؛ فقد أنكَر أحمَدُ في هذه الرِّواية حديثَ مِسكين، وحمَّلَهُ الخطأ في زِيادة عَمرو بن دينار، وأثبَتَ أنَّ مِسكيناً يُخطِئ في رِوايته عَن شُعبة.

بينما في رواية الأصفَر التي نَقلها ابنُ حجرٍ: قَبِل أحمدُ حديثَ مِسكين، بل وأثبَتَ بسببِه تدليسَ شُعبة.

ولا شكَّ أنَّ ما رواهُ ابنُ هانِئٍ عَن أحمَدَ هو الصَّوابُ، وهو يُعِلُّ ما رواهُ ابنُ حَجر ويُبطِلُ ما يَنْبني عَليه مِن رَمي أحمدَ شُعبةَ بالتَّدليس، ووجوهُ ذَلك فيما يَلي:

– **أوَّلاً**: أنَّ في إسنادِ روايةِ ابن حجرٍ رجُلاً مجهولَ الحالِ بينَ أبي عَمرو ابن مَنده والأصفَر، وهو عَبدُ الله بنُ محمَّد بن أحمَد بن عبدِ الوهَّاب الورّاق، فلَم أقِف له على تَزكيةٍ أو تعديلٍ كما تقدَّم في تَرجمته.

– **ثانِياً**: أنَّ أحمدَ بن محمَّد بن الأصفَر مع حِفظِه له غرائِبُ وأفرادٌ كما تقدَّم في تَرجمتِهِ، حيثُ قال أبو نُعيمٍ الأصبهانيّ: «صاحبُ غرائِب، مِن الحُفّاظ»(١)، بل إنَّ الدَّارقطنيّ ليَّنه فقال: «غَيرُهُ أثبتُ مِنه»(٢)، فهذه الرِّوايةُ تُعدُّ مِن غَرائِبه فلا تُقبَل مِنه، وهذا على افتِراضِ صحَّة الإسنادِ إليه، وإلَّا ففِي الطَّريق إليه رَجُلٌ مجهول الحالِ كما تقدَّم.

– **ثالِثاً**: اختِصاصُ إسحاقَ بن إبراهيمَ بن هانِئٍ النَّيسابوريّ بالإمامِ أحمَد، وملازَمته له منذُ صِغره، وكِتابته المسائِل عنه، وتلقِّي العُلماءِ لها بالقَبولِ، وهذا كلُّهُ ليسَ عِند الأصفَر، فروايةُ ابن هانِئٍ مقدَّمةٌ عليه بلا رَيب.

يقول أبو بَكر الخلَّال عن ابن هانِئ: «كانَ أخا دِينٍ ووَرَع، نَقل عن أحمد مَسائل كَثيرة سِتّة أَجزاء»، ويقول ابن أبي يَعلى عنه: «خَدم إمامَنا وهو ابنُ تِسع

(١) الأصبهاني، «تاريخ أصبهان»، ١: ١٣٤.

(٢) انظر: البغدادي، «تاريخ بغداد»، ٦: ٦٦.

سِنين»(١)، ويقول الخطيب: «كانَ له اختِصاصٌ بأحمدَ بن حَنبل، وعندهُ أقامَ أحمدُ في مُدَّة اختِفائه»(٢).

٢- الدَّليلُ الثَّاني: أنَّ مِسكينَ بنَ بُكَيرٍ قَد خالفَ في زِيادتِهِ عَمْرو بنَ دِينارٍ في هذا الحديثِ ستَّةَ رواةٍ ثقاتٍ، هم: غُندَر، وأبو داوُد الطَّيالِسي، ووَكيع، وأبو أسامَة، ووَهب بن جَرير، وعُبيد الله الحَنفي.

وقَد قامَت قرائِنُ كثيرةٌ على نَكارةِ رِوايته وترجيحِ روايةِ مخالفيه، سَبقَ بيانُها مفصَّلةً في المطلَبِ السَّابِق، وهِيَ باختِصارٍ: كَثرةُ عَدد مخالِفيه، ومزيدُ ضَبطِهم وإتقانِهم، واختِصاصُ عددٍ مِنهم بشُعبةَ ملازَمةً وبلَداً، مَع خِفَّة ضَبط مِسكين وإغرابِهِ في رِوايتِه عَن شُعبة.

وبناءً على ذَلك فلا يُتصوَّرُ أنْ تخفى كلُّ هذِه القرائِن عن الإمامِ أحمَد، فلا يَعتبِرُ شيئاً مِنها ويرجِّحُ رِوايةَ مِسكين على روايةِ الأثباتِ العِليةِ الذينَ خالفوهُ، ثمَّ يَبني على ذَلك اتِّهامَه شُعبةَ بالتَّدليس!، هذا لا يُعقَلُ صدورُهُ مِن الإمامِ أحمَد مع تيقُّظِه ومكانتِهِ في هذا العِلم.

٣- الدَّليل الثَّالِث: وهوَ أشدُّ ممَّا سَبَق، أنَّ الذي تكلَّم في رِوايةِ مِسكينِ بنِ بُكَيرٍ عَن شُعبةَ وليَّنها هو الإمام أحمَد!، حيثُ جاءَ عنه ذَلك في مواضِع عديدةٍ بعباراتٍ متنوِّعةٍ سبَق ذِكرُها في تَرجمة مِسكين، وأُعيدُ نَقلها هُنا لمناسَبة المقام:

- فقد قال الإمامُ أحمدُ في مَوضِعٍ: «حدَّث عن شُعبة بأحاديثَ لم يَروِها عَنه أحدٌ»(٣).

---

(١) ابن الفراء، «طبقات الحنابلة»، ١: ١٠٨.

(٢) البغدادي، «تاريخ بغداد»، ٧: ٤٠٤.

(٣) انظر: الرازي، «الجرح والتعديل»، ٨: ٣٢٩.

- وقال في مَوضِع آخر: «رَوى عن شُعبة أحاديثَ مُنكَرة»(١).

- وقال أيضاً: «كان يُخطِئُ في حديثِ شُعبة»(٢).

- وقال الأثرَم للإمامِ أحمَد: «نظرتُ في حديثِ مِسكين عن شُعبة، فإذا فيها خَطأٌ، فقال أحمد: مِن أينَ كانَ يَضبط هو عن شُعبة؟! »(٣).

فكيف باللَّه يَقبلُ بَعد ذَلك مخالفتَهُ للعِلِّيةِ الأثباتِ مِن أصحابِ شُعبَةَ ويَبني عليه تدليسَ شُعبةَ؟!

٤- الدَّليل الرَّابع: أنَّ شُعبةَ قَد صرَّح بالسَّماعِ في رِوايتِهِ هذا الحديثَ، وقد رَوى عنه تصريحَه هذا ثلاثُ ثقاتٍ أثباتٍ، هم: غُندر، والطَّيالسي، وعُبيد الله الحَنفي، كما تقدَّم في تَخريج الحديثِ.

- أمَّا غُندَر فقال: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَزَعَةَ يُحَدِّثُ، عَنِ الْمُهَاجِرِ الْمَكِّيِّ»(٤).

- وأمَّا الطَّيالسي فقال: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قَزَعَةَ الْبَاهِلِيُّ وَاسْمُهُ سُوَيْدُ بْنُ حُجَيرٍ، عَنْ مُهَاجِرٍ الْمَكِّيِّ»(٥).

- وأمَّا عُبيد الله الحَنفي فقال: «حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي أَبُو قَزَعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ

---

(١) انظر: الكرماني، «مسائل حرب»، تحقيق فايز حابس، ٣: ١٢٣٢.

(٢) الشيباني، «مسائِل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ، ص٤٦٦.

(٣) انظر: العقيلي، «الضعفاء»، ٦: ٧٦.

(٤) أخرجه: أبو داود (ح١٨٧٠)، والنّسائي (ح٢٨٩٥)، وابن خُزيمة (ح٢٧٠٤)، والبيهقي (الكبرى ح٩٢١٢).

(٥) أخرجه الطيالسي (ح١٨٧٩)، والبيهقي (الكبرى ح٩٢١١).

مُهَاجِرًا»(١).

فيبعُدُ أنْ يَخفى مِثل هذا على الإمامِ أحمَد -رحمه الله-.

٥- الدَّليل الخامِس: وهو أوضَحُ ممَّا قَبلَه، أنَّه قَد جاءَ في رِوايةِ الأصفَر أنَّ الإمامَ أحمد قَد سَمِعه مِن غُندَر، حيثُ قال: «ما كُنْتُ أظنُّ أنَّ شُعبة يُدَلِّس!، حدَّثنا محمَّد بن جَعفر، عن شُعبة، عَن أبي قَزعة بأربعةِ أحاديثَ هذا أحدُها، لَم يَذكُر فيه عَمرو بن دِينار».

وغُندَرُ إنَّما رواهُ عَن شُعبَةَ بالتَّصريح بالسَّماعِ كما تقدَّم، حيثُ رواهُ يحيى بنُ مَعين(٢)، ومحمَّد بن بشَّارٍ(٣) عن غُندَرٍ بذَلك.

ولا يُتصوَّرُ أنْ يخفى على أحمد تصريحُ شُعبةَ بالسَّماعِ وهو قَد سَمِعه مِن غُندَرٍ الذي رَواهُ بالتَّصريحِ، ثمَّ يغترُّ بِروايةِ مِسكينَ بن بُكَيرٍ!

٦- الدَّليلُ السَّادِس: أنَّ رِوايةَ مِسكين بن بُكير قَد جاءَت بذِكر (عَمرو بن دِينار عَن أبي قَزعة)، وهذا فيه غرابةٌ وقرائِن نُكرةٍ، هي:

- **أوَّلاً**: أنَّ عَمرو بنَ دينارٍ أكبَرُ مِن أبي قَزعة طَبقةً وسِنًّا، ولَم أقِف على مَن ذَكر له رِوايةً عنه، فهِيَ سلسلةٌ غريبةٌ لا يُروى بِها حديثٌ، ومَعَ مجموعِ الأدلَّةِ السَّابِقةِ واللَّاحِقةِ يُقطَع بنكارَتِها.

- **ثانِياً**: أنَّ عَمْرو بنَ دِينارٍ أعرَفُ بحديث جابِرٍ مِن أبي قزعة ومِن المهاجِر المكّي كليهِما، فقد جالسَهُ وأكثَر مِن الرِّواية عَنه، قال عَن نَفسِهِ: «جالستُ جابرَ بنَ عبد الله، وابنَ عُمر، وابنَ عباسٍ، وابنَ الزُّبير -رضي الله عنهم-»(٤).

---

(١) أخرجه الدارمي (ح١٩٦١).

(٢) عِند أبي داود (ح١٨٧٠)، والبيهقي في الكُبرى (ح٩٢١٢).

(٣) عِند النّسائي (ح٢٨٩٥)، وابن خُزيمة (ح٢٧٠٤).

(٤) انظر: ابن أبي خيثمة البغدادي، «التاريخ الكبير» السفر الثالث. (ط١، القاهرة/ الفاروق =

فيبعُدُ -والحالُ هذه- أنْ يَفوته مِثل هذا الحديثِ المهمّ، فَيرويه بنزولِ شَخصين، أَحَدُهما مجهولٌ.

- **ثالِثاً**: أنَّ عَمرو بن دينارٍ عالمٌ فقيهٌ مكّيٌّ، هو أَوْلَى بمعرِفة أحاديثِ المناسِك مِن أبي قَزعة البَصري، قال الطَّبريّ: «عَمرو بن دينار كانَ فقيهًا، ثبتًا في الحديث، صدوقًا عالِمًا، وكانَ مُفتي أهلِ مكَّةَ في زَمانِهِ»(١)، وقال ابنُ أبي نَجيح: «لَم يكُن بِبَلدنا أعلمَ مِن عَمرِو بن دينار»(٢).

وهذا الحديثُ متعلِّقٌ بأمرٍ يعرِضُ لقاصِدي بَيْتِ الله الحرامِ كلِّهِم، فكونُهُ يَخفى على عَمرٍو في عِلمه ومكانتِهِ، ويَعرِفُهُ أبو قَزعة البَصْريّ، فيهِ بُعْدٌ لا يَخفى، وهو أمارةٌ عَلى نكارةِ هذه الرِّواية.

وكذَلك فإنَّ عَمراً مكثِرٌ له أصحابٌ كُثُر، ولَم يأتِ عنه هذا الحديثُ إلَّا مِن هذه الرِّواية المنكَرة.

٧- الدَّليلُ السَّابع: شُهرة الإمامِ شُعبة بتشدُّدِه في إثباتِ الاتّصال، وذمِّهِ التَّدليس بأشدّ العبارات كما تقدَّم في المبحث الأوَّل، فخَرقُ ذَلك بروايةِ مِثل مِسكينَ بنِ بُكَيرٍ -وحالهُ ما سَبق- لا يُمكِن أنْ يَقع فيه مَن له مَعرِفةٌ بهذا العِلم، فَضلاً عَن رأسٍ فيه كالإمامِ أحمَد.

وقَد تقدَّم في المبحَث السَّابِقِ نَقلُ الإمامِ أحمَدَ بعضَ ما جاءَ في نُفرةِ شُعبةَ مِن التَّدليسِ، ثُمَّ هو قَد شَهِد له بذلك فقال: «كانَ شُعبةُ يتشدَّدُ في التَّدليسِ».

فهذه الأدلَّةُ قليلٌ مِنها كافٍ في الحُكم بِبُطلانِ هذا النَّصِّ المرويّ عن الإمامِ أحمَد، والذي قَبِل فيه روايةَ مِسكين بن بُكَيرٍ، ورَمى شُعبةَ فيهِ بالتَّدليس، فَكيف بها

=

الحديثة، ١٤٢٤هـ)، ١: ٢٣٤، و٢: ٢٤٣.

(١) انظر: البكجري، «إكمال تهذيب الكمال»، ١٠: ١٦٤.

(٢) انظر: الشيباني، «العلل» رواية عبد الله، ٢: ٤٦٨.

مجتمعةً؟ وبالله التَّوفيق.

المطلَبُ الثَّالث: مناقَشة تَوجِيه الحافِظ ابن حَجر للقَول المرويِّ عَن الإمام أحمَد

حاوَلَ الحافِظُ ابنُ حَجر -رحمه الله- بعدَ عَرضِهِ الرِّوايةَ المنسوبةَ للإمامِ أحمَد في رَميه شُعبةَ بالتَّدليس أنْ يَعتذِر له، واجتَهدَ في توجيهِ روايةِ مِسكين بنِ بُكير بما رَأَى أنَّه مُزيلٌ للإشكال.

ولا يَخفى على القارِئ مكانةُ الحافظ ابن حَجر في هذا العِلم، ودقَّة نَظرِه فيهِ وسَعة اطِّلاعه، إلَّا أنَّ في اعتذارِه وتوجيهِهِ ما يتعارَضُ مَع تيقُّظِ الإمامِ أحمَدَ وإمامتِه في هذا العِلم.

ومَرجِعُ هذا الخَلل في التَّوجيه والاعتِذار هو قبولُ ابن حَجر لهذِه الرِّواية المنكَرة، فهِي باطِلةٌ لا اعتبارَ بها كما سبقَ تقريرُه وتفصيلُهُ، إضافةً إلى عَدم وقوفِهِ على الرِّواية الأُخرى الصَّحيحةِ المعارِضة لها.

وإليكَ نصُّ كلام ابنِ حجرَ في الاعتِذار والتَّوجِيه، يليهِ تحليلُهُ ومناقَشتهُ -بعونِ الله تعالى-:

أوَّلًا: نصُّ كلامِ الحافِظ ابن حجرٍ -رحمه الله-

قال ابنُ حجر في «النُّكَت»: «هذا الذي قالَه أحمدُ عَلى سَبيل الظَّنّ، وإلَّا فَلا يَلزمُ مِن مجرَّد هذا أنْ يكونَ شُعبة دلَّسَ في هذا الحديثِ؛ لجوازِ أنْ يكونَ سَمِعه مِن أبي قَزعة بعدَ أنْ حدَّثهُ عَمرو عنه.

ثُمَّ وَجدتُهُ في "السُّنَن" لِأبي داود عَن يَحيى بن مَعين، عَن غُندر، عن شُعبةَ، قال: سَمعت أبا قَزعة...، فذكره، فَثَبتَ أنَّه ما دلَّسَهُ»، وكرَّرَ هذا الكَلام في «طَبقاتِ المدلِّسين»(١).

(١) انظر: العسقلاني، «النكت»، ٢: ٦٢٩؛ و«تعريف أهل التَّقديس» ص٥٨.

ثانياً: مناقَشةُ كلامِ الحافِظ ابنِ حجرٍ –رحمه الله–

■ يتَّضِحُ مِن الكَلامِ السَّابِق أنَّ ابنَ حَجر قَد اعتذَر للإمامِ أحمَد بأنَّه إنَّما قالَ ما قالَه على سَبيل الظنّ، وعدمِ التَّحقُّقِ واليَقين.

ويَلزمُ مِن هذا التَّوجيهِ لوازِمُ عديدةٌ تُنافي مكانةَ الإمامِ أحمَدَ في هذا العِلمِ، وتُنافي ما سَبق تَقريرُهُ مِن نَكارةِ هذا القَولِ بالأدلَّة الواضِحة، والبراهينِ القاطِعة، فمن ذَلك:

١– أوَّلاً: أنَّه يَلزَم مِن توجيهِ ابن حَجر أنَّه قَد خَفِيَ على الإمامِ أحمَد تصريحُ شُعبَةَ بسماعِه الحديثَ مِن أبي قَزعة، هذا مع كَونِهِ قَد اشتَهرَ عنه التَّصريحُ بروايةِ ثلاثةٍ مِن الثِّقات، ورواياتهُم مثبتةٌ في دواوينِ السُّنّة القديمةِ –كما تقدَّم–.

٢– ثانياً: ويَلزمُ مِنه أيضاً أنَّه خَفِيَ على أحمدَ أنَّ غُندَر –على وَجه الخُصوصِ– قد رواهُ عَن شُعبةَ بالتَّصريحِ بالسَّماعِ، هذا مَع كونِ أحمَدَ قَد سَمِع الحديثَ مِن غُندَرٍ كما في الرِّواية نفسِها التي نَقلها ابنُ حجر!

٣– ثالثاً: ويَلزمُ مِنه أنَّه قَد خَفِيَ عليهِ أيضاً ضَعفُ مِسكين بن بُكيرٍ في شُعبةَ خاصَّةً، وتفرُّدِه بروايةِ المناكيرِ عنه، وكيفَ يكونُ ذَلك وهو الذي قَد ضعَّف مِسكينَ في شُعبةَ بعباراتٍ عديدةٍ وفي مواضِع متفرِّقةٍ، وبروايةِ عَددٍ مِن أصحابِه عنه ذَلك، كالأثرَم، وحَرب، وابن هانِئ؟!

٤– رابعاً: ويَلزَمُ مِن توجيهِ ابن حجرٍ أنَّه خَفِي عَلى الإمامِ أحمَدَ القرائِنُ الواضِحةُ لإعلالِ روايةِ مِسكينَ بروايةِ الثقاتِ الأثباتِ أصحابِ الطَّبقة الأُولى مِن أصحابِ شُعبَةَ، المختصّينَ به ملازَمةً وبلداً.

٥– خامساً: ويَلزمُ مِن ذَلك أيضاً أنَّه خَفِي عليه تشدُّدُ شُعبة في التَّدليس وقَضايا الاتّصالِ، وأنَّ هذا الأمرَ المستقِرَّ مِن حالِ شُعبةَ لا يُمكِن أنْ يَخرِقه مِثلُ روايةِ مِسكين بن بُكير المخالفة لما رواهُ الثِّقات.

٦– سادساً: ويَلزَم من ذَلك أنَّه خَفِيتْ عليه الغرابةُ الشَّديدةُ في سِلسلةِ عَمرو بن دينارٍ، عَن أبي قَزعة، عَن المهاجِر، عَن جابرٍ –رضي الله عنه–.

٧- سابعاً: وفي توجيهِ ابن حَجر أيضاً نِسبةُ الحُكم بالظَّنِّ -غير المعتَبر- لإمامِ المحدِّثين الإمامِ أحمَدَ، ولا يَخفى أنَّ في مِثل هذا مَدخلٌ للطَّعنِ والتَّشكيك في منهجِ المحدِّثينَ في النَّقد والحُكم على الرُّواةِ والمرويَّات، فـ ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾ [يُونُس: ٣٦].

وهذا كُلُّه مع ما سَبقه لا يُتصوَّرُ وقوعُ الإمامِ أحمَدَ فيه، فهُو يتنافَى مَع إمامتهِ وسَعة اطِّلاعِه، وغَزارةِ حِفظهِ، وعُمق دِرايته وفَهمِه.

وأوضحُ ما يَرُدُّ هذا التَّوجيه الذي ذَكره ابن حجرٍ هو رواية ابن هانئٍ المتقدِّمة التي ضعَّف فيها الإمامُ أحمد حديثَ مِسكين بن بُكيرٍ، فهذه الرِّوايةُ الصَّحيحةُ قاطِعةٌ لكلِّ كلامٍ بعدَها، وهِيَ متوافقةٌ مَع مكانةِ الإمامِ أحمَدَ في تيقُّظِهِ ودِرايتِهِ بهذا العِلم، وهي أيضاً متوافقةٌ مَع منزِلةِ شُعبةَ وبُعدِهِ عَن التَّدليس ونُفرتِه مِنه.

والظَّاهِر أنَّ الحافِظ ابنَ حجر -رحمه الله- لَم يطَّلِع عليها، ولو أنَّه فَعلَ لصارَ إليها وأعلَّ الرِّوايةَ الأُخرى التي رواها ثمَّ اضطرَّ مَعها أنْ يَعتذِر لكلامِ أحمَد بما سَبق.

■ وأمَّا توجيهُ الحافِظِ حديثَ مِسكين بنِ بُكَيرٍ بأنَّ شُعبةَ قَد سَمِع الحديثَ أوَّلاً مِن عَمرو بن دينارٍ عن أبي قَزعة، ثمَّ سَمِعه مِن أبي قَزعةَ مباشَرةً، فرواهُ على الوَجهينِ جميعاً، وسَمع مِنه مِسكين الوَجه الأوَّل عَن عَمرو بن دينارٍ، بينما سَمع مِنه بقيَّةُ أصحابِه الوَجه الثَّاني عن أبي قَزعة مباشرةً، فهذا لا حاجةَ إليه مَع ما سَبق بيانُهُ مِن دلائِل بُطلانِ رِوايةِ مسكين ونكارتِها في المطلَب الأوَّل، فلا يُصارُ إلى الجَمع مَع تحقُّق الخطأِ والضَّعف، وهو ما ذَهَب إليهِ الإمامُ أحمدُ في رِواية ابن هانئ الصَّحيحة، والله أعلَم.

مُلحَق

شجرةٌ مبسَّطةٌ لطُرُقِ الحديثِ المَدرُوسِ في المبحثِ الثَّاني

أنَّه سُئِل عن الرَّجُل يرى البيتَ، يرفعُ يديهِ؟ فقال: ما كنتُ أرى أحدًا يفعلُ هذا إلَّا اليهود! وقدْ حججنا مع رسُول اللَّه صلَّى اللَّه عليه وسلَّم فلمْ يكُنْ يفعلهُ

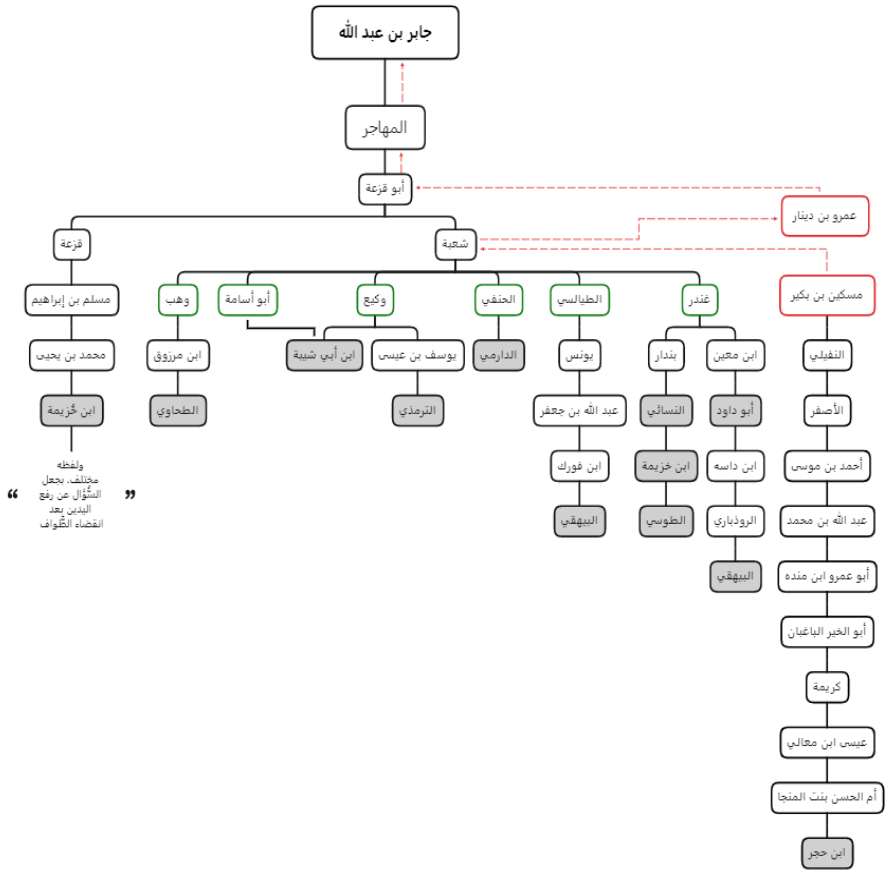

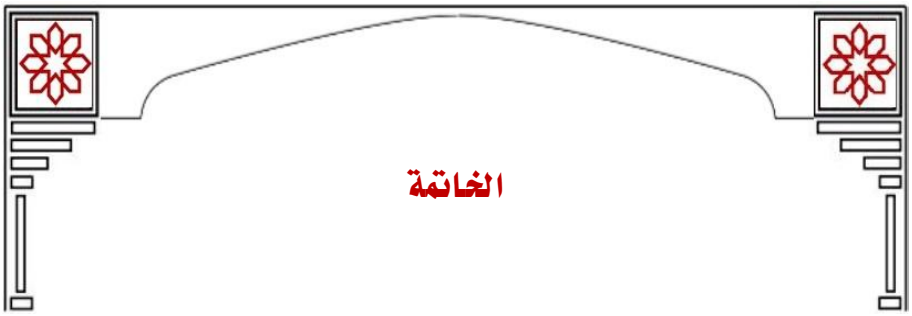

الخاتمة

بعدَ حَمد الله تعالى على ما أنعَمَ عليهِ مِن إكمالِ هذا البَحث وتجويدِه:

فهذه أهمُّ النَّتائج التي توصَّل إليها البحثُ:

أوَّلاً: نكارةُ القولِ المنسوبِ إلى الإمامِ أحمَدَ: «ما كُنت أظُنُّ أنَّ شُعبةَ يُدلِّسُ»، وبُطلانُه، وعَدم الاعتبارِ به بحالٍ، وذَلك لأدلَّةٍ وبراهِينَ كثيرةٍ واضِحةٍ، منها: وجود الضَّعف في إسنادِه، ومناقضته لنصٍّ آخرَ ثابتٍ عن الإمامِ أحمد، ومناقضته لما استقرَّ مِن عَدم تدليسِ شُعبةَ عِند الأئِمّة، ومناقضته لتيقُّظِ الإمامِ أحمَد ومكانته في النَّقد.

ثانياً: عَدَم صحَّةِ التَّوجيه الذي وجَّه به ابنُ حجرٍ كلامَ الإمامِ أحمَد مِن أنَّه قاله ظنًّا، وعَدم صحَّةِ جوابِهِ أيضاً عن الاختلافِ على شُعبةَ في الحديثِ الذي رُمِي لأجلِهِ بالتَّدليس مِن أنَّه سَمِعه على الوَجْهَين.

ثالثاً: أنَّ التوجيهَ الصَّحيح لما رُوِيَ عن أحمَد هو: بطلانُ هذه الرِّواية. والجَوابُ الصَّحيحُ عن الاختِلاف على شُعبةَ هو: خطأُ رِوايةِ مِسكينَ بن بُكَيرٍ التي رَواها عَنه بزيادةِ عَمرو بن دينارٍ بينه وبينَ أبي قَزعة، وقِيام القرائِن الكثيرةِ على نَكارَتها، وصِحَّة ما رواهُ غُندر، والطَّيالسي، ووَكيع، وأبو أُسامةَ، ووَهب، وعُبيد الله الحَنفي، عن شُعبةَ، عَن أبي قَزعة مباشَرةً.

رابِعاً: إطباقُ الأئمَّةِ المتقدِّمين المعاصِرين للإمامِ شُعبةَ أو المقاربينَ لزَمنِهِ على عَدم تدليسِهِ، ونفرتِهِ الشَّديدة مِنه، مِثلُ: يحيى القطّان، وعفّان بن مسلِم، وأحمد بن حَنبل، وأبي زُرعةَ، وأبي حاتِمٍ الرّازيَّيْن.

وأمَّا التَّوصياتُ، فهِيَ:

أوَّلاً: جَمع رِواياتِ مِسكين بن بُكَيرٍ عَن الإمامِ شُعبةَ، ودِراستُها دِراسةَ عِللٍ ونَقدٍ.

ثانياً: جمعُ مَروِيَّاتِ الإمامِ شُعبةَ المختلفة عليهِ في زِيادةِ راوٍ أو نُقصانِهِ، ودراسَتُها دِراسةَ عِللٍ ونَقدٍ.

فهرس المصادر والمراجع

الإثيوبي، محمد بن علي. «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى». (ط١، الرياض: دار المعراج الدولية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله أبو نعيم. «تاريخ أصبهان». تحقيق سيد كسروي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م).

الأصبهاني، عبد الله بن محمد أبو الشيخ. «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها». تحقيق عبد الغفور البلوشي. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

الألباني، محمد ناصر الدين. «ضعيف سنن أبي داود». (ط١، الكويت: مؤسسة غراس، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

الأنصاري، حماد بن محمد. «إتحاف ذوي الرُّسوخ بمن رُمي بالتدليس من الشيوخ». (ط١، الكويت: مكتبة المعلا، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م).

البخاري، محمد بن إسماعيل. «التاريخ الكبير». تحقيق عبد الرحمن المعلمي. (ط١، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٠-١٣٦٤هـ).

البغدادي، أحمد بن أبي خيثمة. «التاريخ الكبير» السِّفر الثالث. تحقيق صلاح هلل. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).

البغدادي، أحمد بن علي الخطيب. «الكفاية في علم الرواية». تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني. (ط١، حيدر آباد: جمعية دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ).

البغدادي، أحمد بن علي الخطيب. «تاريخ بغداد». تحقيق بشار معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

البغدادي، يحيى بن معين. «معرفة الرجال» رواية ابن مُحْرِز. تحقيق محمد الأزهري.

(ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

البكجري، مغلطاي بن قليج. «إكمال تهذيب الكمال». تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

البيهقي، أحمد بن الحسين. «السنن الكبرى». تحقيق محمد عطا. (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

البيهقي، أحمد بن الحسين. «معرفة السنن والآثار». تحقيق عبد المعطي قلعجي. (ط١، كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ١٤١٢هـ-١٩٩١م).

التركي، محمد بن تركي. «معرفة أصحاب شُعبة بن الحجّاج». (ط١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

الترمذي، محمد بن عيسى. «سنن الترمذي». تحقيق أحمد شاكر ومحمد عبد الباقي وإبراهيم عطوة. (ط٢، مصر: مطبعة مصطفى البابي، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

الجرجاني، عبد الله بن عدي. «الكامل في ضعفاء الرجال». تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض وعبد الفتاح أبو سنة. (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. «الصحاح». تحقيق أحمد عطار. (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

الحميدي، عبد الله بن الزبير. «المسند» تحقيق حسن أسد. (ط١، دمشق: دار السقا، ١٩٩٦م).

الحنبلي، عبد الرحمن ابن رجب. «شرح علل الترمذي». تحقيق همام سعيد. (ط١، الزرقاء: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

الخطابي، حمد بن سليمان. «معالم السنن». (ط١، حلب: المطبعة العلمية، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م).

الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن. «مسند الدارمي». تحقيق حسين أسد. (ط١،

الرياض: دار المغني، ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م).

الدولابي، محمد بن أحمد. «الكنى والأسماء». تحقيق نظر الفاريابي. (ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

الذهبي، محمد بن أحمد. «العِبر في خَبر مَن غَبر». تحقيق محمد بسيوني. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

الذهبي، محمد بن أحمد. «تاريخ الإسلام». تحقيق بشار معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

الذهبي، محمد بن أحمد. «سير أعلام النبلاء». تحقيق شعيب الأرناؤوط. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

الذهبي، محمد بن أحمد. «ميزان الاعتدال». تحقيق علي البجاوي. (ط١، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م).

الرازي، عبد الرحمن ابن أبي حاتم. «الجرح والتعديل». تحقيق عبد الرحمن المعلمي. (ط١، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م).

السجستاني، سليمان بن الأشعث. «سنن أبي داود» تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل. (ط١، بيروت: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع». (بيروت: دار مكتبة الحياة).

الشوكاني، محمد بن علي. «نيل الأوطار». تحقيق عصام الدين الصبابطي. (ط١، مصر: دار الحديث، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

الشهرزوري، عثمان ابن الصلاح. «معرفة أنواع علم الحديث». تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

الشيباني، أحمد ابن حنبل. «العلل ومعرفة الرجال»، رواية ابنه عبد الله. تحقيق وصي الله عباس. (ط٢، الرياض: دار الخاني، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

الشيباني، أحمد ابن حنبل. «العلل ومعرفة الرجال»، رواية المروذي وغيره. تحقيق وصي الله عباس. (ط١، بومباي: الدار السلفية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

الشيباني، أحمد ابن حنبل. «مسائل الإمام أحمد بن حنبل» رواية ابن هانئ النيسابوري. تحقيق عمر الأزهري. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).

الطحاوي، أحمد بن محمد. «شرح معاني الآثار». تحقيق محمد النجار ومحمد جاد الحق ويوسف المرعشلي. (ط١، عالم الكتب، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤م).

الطوسي، الحسن بن علي. «مختصر الأحكام». تحقيق أنيس طاهر. (ط١، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥هـ).

الطيالسي، سليمان بن داود. «مسند أبي داود الطيالسي». تحقيق محمد التركي. (ط١، مصر: دار هجر، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

العبدي، عبد الوهاب بن محمد. «الفوائد». تحقيق مسعد السعدني. «ط١، طنطا: دار الصحابة للتراث، ١٤١٢هـ-١٩٩١م).

العبسي، عبد الله ابن أبي شيبة. «المصنف»، تحقيق كمال الحوت. (ط١، بيروت: دار التاج، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).

العسقلاني، أحمد ابن حجر. «الإصابة في تمييز الصحابة». تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

العسقلاني، أحمد ابن حجر. «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة». تحقيق محمد ضان. (ط٢، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

العسقلاني، أحمد ابن حجر. «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس». تحقيق يوسف المرعشلي. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ -١٤١٥هـ).

العسقلاني، أحمد ابن حجر. «النكت على كتاب ابن الصلاح». تحقيق ربيع المدخلي. (ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

العسقلاني، أحمد ابن حجر. «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس». تحقيق عاصم القريوتي. (ط١، عمان: مكتبة المنار، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

العسقلاني، أحمد ابن حجر. «تقريب التهذيب». تحقيق محمد عوامة. (ط١، سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

العسقلاني، أحمد ابن حجر. «تهذيب التهذيب». (ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ).

العسقلاني، أحمد ابن حجر. «لسان الميزان». تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند. (ط٢، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م).

العقيلي، محمد بن عمرو. «الضعفاء». تحقيق مازن السرساوي. (ط٢، مصر: دار ابن عباس، ٢٠٠٨م).

العلائي، خليل بن كيكلدي. «جامع التحصيل في أحكام المراسيل». تحقيق حمدي السلفي. (ط٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م).

الفاسي، محمد بن أحمد. «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد». تحقيق كمال الحوت. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

الفراء، محمد بن أبي يعلى. «طبقات الحنابلة». تحقيق محمد الفقي. (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية).

الفسوي، يعقوب بن سفيان. «المعرفة والتاريخ». تحقيق أكرم العمري. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

القرطبي، يوسف ابن عبد البر. «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد». تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري. (ط١، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ).

الكرماني، حرب بن إسماعيل. «مسائل حرب -من كتاب النكاح إلى آخر الكتاب-». تحقيق فايز حابس. (رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى،

١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

المديني، محمد بن عمر أبو موسى. «اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف». تحقيق محمد سمك. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ).

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. «تهذيب الكمال في أسماء الرجال». تحقيق بشار معروف. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ).

المقدسي، عبد الله بن أحمد ابن قدامة. «المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل». (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب. «سنن النسائي». تحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي. (ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

bibliography

Al-‘Abdī, ‘Abdul-Wahhāb ibn Muḥammad. «al-Fawā’id». verified by Mus‘ad al-Sa‘danī. “1st edition, Tanta: Dar Al-Sahaba for Heritage, 1991 AD).

Al-‘Absī, ‘Abd Allāh Ibn Abī Shaybah. «al-muṣannaf», verified by al-Ḥūt. (1st edition, Beirut: Dar Al-Taj, 1989 AD).

Al-‘Alā’ī, Khalīl ibn Kaykaldī. «Jāmi‘ al-taḥṣīl». verified by Ḥamdī al-Salafī. (2nd edition, Beirut: Alam al-Kutub, 1986 AD).

Al-Albānī, Muḥammad Nāṣiruddīn. «Ḍa‘īf Sunan Abī Dāwūd». (1st edition, Kuwait: Gharas Foundation, 2002 AD).

Al-Anṣārī, Ḥammād ibn Muḥammad. «Itḥāf dhawī al-rrusookh bi-man rumiya bi-al-tadlīs min al-shuyūkh». (1st edition, Kuwait: Al-Mualla Library, 1985 AD).

Al-‘Aqīlī, Muḥammad ibn ‘Amr. «al-ḍu‘afā’». verified by al-Sirsāwī. (2nd edition, Egypt: Dar Ibn Abbas, 2008 AD).

Al-Aṣbahānī, ‘Abdullāh ibn Muḥammad. «Ṭabaqāt al-muḥaddithīn b’ṣbhān». Verified by al-Balūshī. (2nd ed. , Beirut: Al-Resala, 1992 AD).

Al-Aṣbahānī, Aḥmad ibn ‘Abdullāh. «Tārīkh aṣbhān». Edited by Sayyed Kasrawi. (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1990 AD).

Al-‘Asqalānī, Aḥmad Ibn Ḥajar. «al-Durar alkāmnh». verfied by Muḥammad ḍān. (2nd ed. , Hyderabad: Uthmani Encyclopedia Council, 1972 AD).

Al-‘Asqalānī, Aḥmad Ibn Ḥajar. «al-Iṣābah fī Tamyīz al-ṣaḥābah». verfied by ‘Ādil ‘Abd al-Mawjūd. (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1415 AH).

Al-‘Asqalānī, Aḥmad Ibn Ḥajar. «al-Majma‘ al-mu’assis». verified by Yūsuf al-Mar‘ashlī. (1st edition, Beirut: Dar Al-Ma’rifa, 1415 AH).

Al-‘Asqalānī, Aḥmad Ibn Ḥajar. «al-Nukat ‘alá Kitāb Ibn al-Ṣalāḥ». verified by Rabī‘ al-Madkhalī. (1st edition, Medina: the Islamic University, 1984 AD).

Al-‘Asqalānī, Aḥmad Ibn Ḥajar. «Lisān al-mīzān». verified by Uthmani Encyclopedia Council. (2nd edition, Beirut: Al-Alami Publications Foundation, 1980 AD).

Al-‘Asqalānī, Aḥmad Ibn Ḥajar. «Tahdhīb al-Tahdhīb». (1st edition, India: Nizamiyya Encyclopedia Press, 1326 AH).

Al-‘Asqalānī, Aḥmad Ibn Ḥajar. «Taqrīb al-Tahdhīb». verified by

Muḥammad ‘Awwāmah. (1st edition, Syria: Dar Al-Rashid, 1986 AD).

Al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn Ḥajar. «ta‘rīf ahl al-taqdīs». verified by al-Qaryūtī. (1st edition, Amman: Al-Manar Library, 1983 AD).

Al-Baghdādī, Aḥmad ibn Abī Khaythamah. «al-tārīkh al-kabīr» alssifr al-thālith. verified by Ṣalāḥ Halal. (1st edition, Cairo/Al-Farouq Modern, 2004 AD).

Al-Baghdādī, al-Khaṭīb. «al-Kifāyah fī ‘ilm al-riwāyah». verified by alswrqy. (1st edition, Hyderabad: Uthmani Encyclopedia Society, 1357 AH).

Al-Baghdādī, al-Khaṭīb. «Tārīkh Baghdād». verified by Bashshār Ma‘rūf. (1st edition, Beirut: Dar Al-Gharb, 2002 AD).

Al-Baghdādī, Yaḥyá ibn Mu‘īn. «ma‘rifat al-rijāl» riwāyah Ibn muḥriz. verified by al-Azharī. (1st edition, Cairo: Al-Farouk Modern, 2009 AD).

Al-bakjarī, mughulṭāy. «Ikmāl Tahdhīb al-kamāl». verified by ‘Ādil ibn Muḥammad. (1st edition, Cairo: Al-Farouk Modern, 2001 AD).

Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. «al-sunan al-Kubrá». verified Muḥammad ‘Aṭā. (3rd edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2003 AD).

Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. «ma‘rifat al-sunan wa-al-āthār». verified by Qal‘ajī. (1st edition, Karachi: University of Islamic Studies, Aleppo: Dar Al-Wa’i, 1991 AD).

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. «al-tārīkh al-kabīr». verified by al-Mu‘allimī. (1st edition, Hyderabad: Uthmani Encyclopedia, 1360-1364 AH).

Al-Dārimī, ‘Abdullāh ibn ‘Abdul-Raḥmān. «Musnad al-Dārimī». verified by Ḥusayn Asad. (1st edition, Riyadh: Dar Al-Mughni, 2000 AD).

Al-dawlāby, Muḥammad ibn Aḥmad. «al-kuná wa-al-asmā’». verified by al-Fāryābī. (1st edition, Beirut: Dar Ibn Hazm, 2000 AD).

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. «al‘ibr fī khabr man ghabr». verified by Basyūnī. (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1985 AD).

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. «mīzān al-i‘tidāl». verified by al-Bajāwī. (1st edition, Beirut: Dar Al-Ma’rifa, 1963 AD).

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. «Siyar A‘lām al-nubalā’». verified by al-Arnā’ūṭ. (3rd edition, Beirut: Al-Resala Foundation, 1985 AD).

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. «Tārīkh al-Islām». verified by Ma‘rūf. (1st edition, Beirut: Dar Al-Gharb, 2003 AD).

Al-Farrā', ibn Abī Ya'lá. «Ṭabaqāt al-Ḥanābilah». verified by al-Fiqī. (Cairo: Sunnah Muhammadiyah Press).

Al-Fasawī, Ya'qūb ibn Sufyān. «al-Ma'rifah wa-al-tārīkh». verified by al-'Umarī. (2nd ed. , Beirut: Al-Resala Foundation, 1981 AD).

Al-Fāsī, Muḥammad ibn Aḥmad. «Dhayl al-Taqyīd». verified by al-Ḥūt. (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1990 AD).

Al-Ḥanbalī, ibn Rajab. «sharḥ 'Ilal al-Tirmidhī». verified by Hammām Sa'īd. (1st edition, Zarqa: Al-Manar Library, 1987 AD).

Al-Ḥumaydī, 'Abdullāh ibn al-Zubayr. «al-Musnad» verified by Ḥasan Asad. (1st edition, Damascus: Dar Al-Saqqa, 1996 AD).

Al-Ithyūbī, Muḥammad ibn 'Alī. «Dhakhīrat al-'uqbá fī sharḥ al-Mujtabá» (1st edition, Riyadh: Al-Miraj International, 1996 AD).

Al-Jawharī, Ismā'īl ibn Ḥammād. «al-ṣiḥāḥ». verified by 'Aṭṭār. (4th edition, Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Millain, 1987 AD).

Al-Jurjānī, 'Abdullāh ibn 'Adī. «al-kāmil fī ḍu'afā' al-rijāl». verified by 'Ādil 'Abd al-Mawjūd. (1st edition, Beirut: Scientific Books,1997 AD).

Al-Khaṭṭābī, Ḥamad ibn Sulaymān. «Ma'ālim al-sunan». (1st edition, Aleppo: Scientific Press, 1932 AD).

Al-Kirmānī, Ḥarb ibn Ismā'īl. «masā'il Ḥarb». verified by Fāyiz Ḥābis. (Doctoral dissertation, Mecca: Umm Al-Qura University, 2002 AD).

Al-Maqdisī, 'Abdullāh Ibn Qudāmah. «al-Mughnī». (1st edition, Beirut: Dar Al-Fikr, 1405 AH).

Al-Mizzī, Yūsuf ibn 'Abd al-Raḥmān. «Tahdhīb al-kamāl fī Asmā' al-rijāl». verified by Ma'rūf. (1st edition, Beirut: Al-Resala, 1400 AH).

Al-Nīsābūrī, Muḥammad ibn Khuzaymah. «Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah». taḥqīq Muḥammad al-A'ẓamī. (Beirut: Al-Maktab Al-Islami, 1980).

Al-nisā'ī, Aḥmad ibn Shu'ayb. «Sunan al-nisā'ī». (1st edition, Beirut: House of knowledge, 2007 AD).

Al-Qurṭubī, Yūsuf Ibn 'Abd al-Barr. «al-Tamhīd». verified by Muṣṭafá al-'Alawī. (1st edition, Morocco: Ministry of Endowments and Islamic Affairs, 1387 AH).

Al-Rāzī, 'Abdul-Raḥmān Ibn Abī Ḥātim. «al-jarḥ wa-al-ta'dīl». verified by al-Mu'allimī. (1st edition, Hyderabad: Uthmani Encyclopedia Council, 1952 AD).

Al-Sakhāwī, Muḥammad ibn 'Abdul-Raḥmān. «al-ḍaw' al-lāmi' li-ahl al-qarn al-tāsi'». (Beirut: Al-Hayat Library House).

Al-Shahrazūrī, 'Uthmān Ibn al-Ṣalāḥ. «ma'rifat anwā' 'ilm al-

ḥadīth». verified by māhr al-Faḥl. (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 2002 AD).

Al-Shawkānī, Muḥammad ibn ʻAlī. «Nayl al-awṭār». verified by al-Ṣabābiṭī. (1st edition, Egypt: Dar Al-Hadith, 1993 AD).

Al-Shaybānī, Aḥmad ibn Ḥanbal. «al-ʻilal wa-maʻrifat al-rijāl», riwāyah ibnihi ʻAbdullāh. verified by Waṣīyullāh ʻAbbās. (2nd ed. , Riyadh: Dar Al-Khani, 2001 AD).

Al-Shaybānī, Aḥmad ibn Ḥanbal. «al-ʻilal wa-maʻrifat al-rijāl», riwāyah al-Marūdhī. verified by Waṣīyullāh ʻAbbās. (1st ed. , Bombay: Al-Dar Al-Salafiya, 1988 AD).

Al-Shaybānī, Aḥmad ibn Ḥanbal. «masā'il al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal» riwāyah Ibn Hāni'. verified by al-Azharī. (1st edition, Cairo: Al-Farouq Al-Haditha, 2013 AD).

Al-Sijistānī, Sulaymān ibn al-Ashʻath. «Sunan Abī Dāwūd» verified by al-Arna'ūṭ. (1st edition, Beirut: Dar Al-Resala International, 2009 AD).

Al-Ṭaḥāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. «sharḥ maʻānī al-Āthār». verified by Muḥammad al-Najjār. (1st edition, Alam al-Kutub,1994 AD).

Al-Ṭayālisī, Sulaymān ibn Dāwūd. «Musnad al-Ṭayālisī». verified by Muḥammad ibn al-Turkī. (1st edition, Egypt: Dar Hajar, 1999 AD).

Al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʻĪsá. «Sunan al-Tirmidhī». verified by Aḥmad Shākir. (2nd edition, Egypt: Mustafa Al-Babi Press, 1975 AD).

Al-Turkī, Muḥammad ibn Turkī. «maʻrifat aṣḥāb shuʻbh ibn alḥjjāj». (1st edition, Riyadh: Dar Al-Asimah, 2009 AD).

Al-Ṭūsī, al-Ḥasan ibn ʻAlī. «Mukhtaṣar al-aḥkām». verified by Anīs Ṭāhir. (1st edition, Medina: Al-Ghurabaa Archaeological Library, 1415 AH).

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The Contents of Part (1)

No.	Researches	page
1-	**Imam Abu Shama's study of the Methodology of Shatibiyyah in semantic symbols** **- an Inductive Descriptive Study -** Dr. Abdurrahman bin Hussain bin Hamzah Hussain	11
2-	**Narrators who succeeded their imams in doing the recitation** **- Collection and Study -** Prof. Fahd bin Mutie Al-Mugadhawi	45
3-	**Readers** **A historical linguistic study of generalization and semantic specification** Dr. Asim bin Abdullah bin Mohammed Al Hamad	109
4-	**A Mention of What is Peculiar To Each of the Seven Narrators Regarding the Letters of the Lexicon An Abridgement of Abu Ma'shar Abdul Kareem bin Abdul Samad Al-Tabari (d. 478AH)** **-Study and Editing-** Dr. Abdullah bin Salah bin Humaidan Al-Saedi	163
5-	**Responding to the Opponent in the Light of the Conclusive Verses of Surah «Yasin»** Dr. Fahad bin Hamad Al-Bidani Al-harby	223
6-	**Cognitive Confirmation Bias Among The Antagonists in the Glorious Qur'an** **- A Descriptive Study of the Logical Fallacy -** Dr. Bakr bin Muhammad bin Bakr Abed	277
7-	**The Questions of Al-Hafiz Muhammad bin 'Awf Al-Himsi (d.272 AH) To Imam Ahmad bin Hanbal (d.524 AH)** **- Compilation and Study -** Dr. Sa'd bin Habeeb Al-Enazi	323
8-	**Ibn al-Qayyim's criticisms of Imam al-Bayhaqi in his criticism of some of the words of hadiths through his book «Tahdheeb Sunan Abi Dawud»** **- critical analytical study -** Dr. Ahmed bin Yahya Ahmed Al-Nashiri	373
9-	**Selection from "Al-Ri'āyah li-Ahl Al-Riwāyah" by Al-Shaykh Al-Ḥāfiẓ Abu al-Fatḥ Al-Farghānī (d 433AH)** Dr. Abdullah bin Muhammad Al-Suhim	429
10-	**Grounded research on the repudiation of what is narrated on I did not think that Shu'bah «the authority of Imam Ahmad: has the habit of omitting the intermediary and reporting the «narration as if he heard it directly from the source (deceitful)** **- A critical analytical study -** Muhammad bin 'Alī bin Sanbo Fallaātah	487

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal

Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief.

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Youssef bin Muslih Al-Raddadi
Professor of Qur'an Readings at the Islamic University
(Editor-in-Chief)

Prof. Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ʻAṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University
(Managing Editor)

Prof. Muhammad bin Ahmad Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Abdullāh ibn Ibrāhīm Al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Abdullāh bin ʿAbd Al-ʿAziz Al-Falih
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. Hamdān ibn Lāfī Al- Enazī
Professor of Qur'an Exegesis and Its Sciences at the University of Northern Boarder

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. Nayef bin Youssef Al-Otaibi
Professor of Exegesis and Qur'anic Sciences at the Islamic University

Prof. Abdullah bin Eid Al-Saidi
Professor of Hadith Sciences at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdul Rahman bin Rabah Al-Raddadi
Professor of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Prof. Abdullah bin Ali Al-Bariqi
Professor of the Fundamentals of Jurisprudence at the Islamic University of Madinah

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Associate Professor of Law at the Islamic University

Dr. Ali Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi
(Head of Publishing Department)

The Consulting Board

Prof. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars (formerly)

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
A former member of the high scholars

Prof. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
Professor of Readings and their Sciences at the Mohammed VI Institute for Readings in Morocco

Prof. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the College of Education, Tikrit University (formerly)

Prof. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
Dean of the Faculty of Sharia at Kuwait University (formerly)

Prof. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University (formerly)

Correspondence :

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address:

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

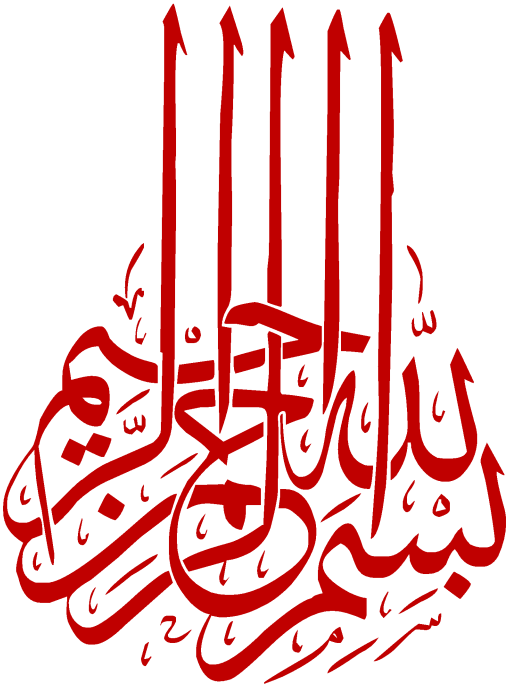
بسم الله الرحمن الرحيم

Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

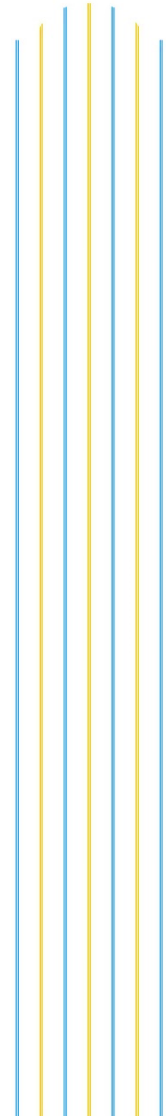

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (211) - Volume (1) - Year (58) - December 2024

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (211) - Volume (1) - Year (58) - December 2024